



الجلسة العامة ٩

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

خطاب السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

موزامبيق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني بحاجة إلى تعاون

الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

الوفود ودعمها، ليس بالنسبة لبدء الجلسة في الوقت المحدد فحسب. فلقد لاحظت أنه حين يقف المتكلمون على المنصة تدور مناقشات كثيرة تسبب الكثير من الإزعاج. والمثل القديم الذي يحثكم على أن تفعلوا بالآخرين ما تريدونهم أن يفعلوه بكم ينطبق على هذه الحالة: عندما تكونون على المنصة فأنتم لا تريدون أن تدور مناقشات على الهامش. ولذا سأغدو ممتنا إذا أمكن إيلاء بعض الاهتمام لهذه المسألة.

اصطُحِب السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس

جمهورية موزامبيق إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يواكيم

البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى

مخاطبة الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك، سأغدو ممتنا إذا حافظنا عند

اختتام المتكلم لبيانه على قدر من النظام عند مغادرة القاعة وبدون أن نجعل من الصعب على المتكلم التالي أن يحظى بانتباه الحاضرين في القاعة. فلقد سافر أشخاص مسافات طويلة ليكونوا هنا، ونحن مدينون لهم بحسن الإصغاء في صمت وانتباه. وأود بالفعل أن أشكركم سلفاً على تعاونكم ودعمكم في هذه المسألة.

الرئيس شيسانو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي

بداية أن أشرك المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي،

على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية

العامة. كما أود أن أشيد بسلفكم، السيد يان كافان، على

الطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية خلال الدورة السابقة.

وأود بالمثل أن أشيد بالأمين العام على جهوده الحثيثة لتحويل

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والمتعددة الأحزاب لانتخاب الرئيس وكذلك أعضاء البرلمان. إن السلم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي اللذين يعمان بلدنا قد أوجدا مناخا مشجعا على الاستثمار المحلي والأجنبي، والذي هو محور توفير العمالة وخفض مستوى الفقر.

ولقد نما الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد موزامبيق في العام الماضي بمعدل مشجع بلغ ٧,٧ في المائة، وهو ما أدى إلى زيادة مخصصات الخدمات الاجتماعية في الميزانية الوطنية. وتزداد أهمية ذلك نظرا لحقيقة أن موزامبيق، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى عديدة في الجنوب الأفريقي، لا تزال تواجه أزمة إنسانية ناتجة عن استمرار أمطاط الطقس غير المؤاتية التي تصيب المنطقة برمتها منذ عدة سنوات. ونحث المجتمع الدولي على الاستجابة الحقيقية للنداء الذي أُطلق مؤخرا من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الجنوب الأفريقي.

ومن ضمن جهود الحكومة لمكافحة الفقر تنفيذ خطة عمل للقضاء على الفقر المدقع تهدف إلى الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي الحالي البالغ ٨ في المائة، وتخفيض الفقر المدقع إلى أقل من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وبهدف تكوين رؤية وطنية للتنمية في الأعوام الخمسة والعشرين القادمة، وضعت حكومة موزامبيق جدول أعمالها لعام ٢٠٢٥، وهو استراتيجية وطنية لمستقبل البلد قائمة على الحوار البناء مع جميع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة.

وفي شهر تموز/يوليه الماضي، تشرفت موزامبيق باستضافة الجمعية الثانية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وأثناء تلك الجمعية، اتخذنا قرارات مهمة وضعت أساس الاتحاد الأفريقي وسيسهم ذلك التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومثلما أعرب عنه في إعلان مابوتو، فإن الالتزام والإرادة السياسية للبلدان الأفريقية باتخاذ تدابير

الأمم المتحدة إلى أداة فعالة للتعاون الدولي في السعي إلى تحقيق السلم والأمن والحفاظ عليهما.

لقد فقدت أسرة الأمم المتحدة مؤخرا بعضا من أفضل موظفيها. ونحزن بصفة خاصة لوفاة سيرجيو فيرا دي ميللو، على نحو مفاجئ وهو الموظف المتفاني في منظماتنا. ونود أن نكرر خالص تعازينا للأمم المتحدة وحكومة البرازيل وأسرة سيرجيو.

ونحزن أيضا لوفاة آنا ليند، وزيرة خارجية السويد، التي كانت دبلوماسية متميزة ونصيرة للأمم المتحدة. إن رحيلها خسارة كبرى للبشرية، حيث أنها كافحت من أجل نظام عالمي يمكن فيه لكل دولة أن تعيش في سلام وانسجام ورخاء. ونود أن نكرر تعازينا القلبية لشعب السويد وحكومتها، وكذلك لأسرتها المنكوبة.

لقد جئت إلى دورة الجمعية العامة هذه بصفتي رسولا لشعوب موزامبيق وأفريقيا ككل، رسولا لشعوب منهمة في إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تكاملية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تؤمن شعوب أفريقيا بقوة إرادتها وتماسكها ووحدها. إنها تؤمن بتحقيق القدرة الكامنة في مواردها وطاقتها البشرية والطبيعية. وهي تؤمن بالاستفادة من تجارب الماضي، الجيدة والسيئة، وباستعادة السلم والاستقرار وتحقيق الثروة والرخاء في شتى أنحاء القارة. إن شعوب أفريقيا تحاكي تجارب بلدان مثل بلدي، موزامبيق، الذي يعيش الآن منذ ١١ عاما، وبعد سنوات من الصراع المسلح، في عصر جديد من السلم والتنمية التدريجية، ولكن بثبات، وأحرزنا خلال الأعوام الأحد عشر تلك تقدما مستمرا في تعزيز السلم والديمقراطية. ونحن الآن منهمون في عملية الإعداد لانتخاباتنا البلدية الثانية، التي ستجرى في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٤، ستجري موزامبيق انتخاباتها الثالثة العامة

السبب أكدنا مجددا أهمية دخول مجلس السلام والأمن حيز النفاذ، وهو المجلس الذي سيكون هيئة مهمة للاتحاد الأفريقي تعالج القضايا المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وخطوة تلو أخرى وبدعم متواصل من المجتمع الدولي، تظطلع أفريقيا على نحو ثابت بمسؤولياتها في صون السلم والاستقرار في القارة.

وتمشيا مع قرار مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر عام ١٩٩٩ بشأن التغيير غير الدستوري للحكومات، أدى العمل المتسق للاتحاد الأفريقي ورابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وأطراف فاعلة رئيسية أخرى إلى تمكين الرئيس فراديك دي مينيزا، رئيس سان تومي وبرينسي من العودة إلى السلطة وإفشال محاولة غير دستورية لتغيير الحكومة.

إن التطورات الإيجابية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تتضمن تشكيل كل من الحكومة الانتقالية والبرلمان وتعيين هياكل لقيادة الجيش ونشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا أعطت زحما جديدا لعملية السلام في ذلك البلد. ويجب ألا نسمح لتلك العملية بأن تحيد عن مسارها. وعلينا جميعا التزام، بما في ذلك البلدان المحاورة، بدعم الشعب الكونغولي وحكومته في صراعهما الطويل من أجل السلام والاستقرار.

وبعد رحيل الرئيس تايلور من ليبيريا في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، شهدنا توقيع اتفاق شامل للسلام في أكرا، غانا يغطي مجموعة عريضة من القضايا منها وقف أعمال القتال. والأهم من ذلك، أنه يوفر الفرصة لتشكيل حكومة انتقالية ستظطلع بمسؤولياتها في ١٤ تشرين الأول/

فعالة وملموسة لتنفيذ الشراكة بينان اعترافا بحقيقة أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ تلك المبادرة تقع على عاتق شعوب وحكومات أفريقيا.

وأثناء العامين الماضيين، وبغية إضفاء سمة الاتساق على الأمور المتعلقة بالشراكة داخل الحكومات الأفريقية، ركزنا على استحداث إطار مؤسسي للإشراف على تنفيذ الشراكة على الصعيد الإقليمي بغية إدماج أولويات الشراكة في برامجنا الإنمائية الوطنية، وانتشار مؤسسات لإدارة تلك الأولويات. وفي ذلك الصدد، يجب أيضا أن نبرز حقيقة أن الشراكة تتضمن آلية أفريقية لاستعراض النظراء هدفها إرساء سياسات عامة ومعايير وممارسات تؤدي إلى استقرار سياسي ونمو اقتصادي كبير وتنمية مستدامة وتكامل إقليمي وقاري سريع. وقد كوّننا بالفعل فريقا من الحكماء لتقديم مساعدته إلى عملية الاستعراض التي ستبدأ قريبا.

إن الدعم الدولي لتنفيذ الشراكة أساسي. وينبغي أن تكون الشراكة هي الإطار الذي يركز المجتمع الدولي من خلاله جهوده على تنمية أفريقيا. وفي ذلك الصدد، نحث شركاء أفريقيا على مواصلة تقديم مساعدتهم بغية ترجمة تعهداتهم بدعم الشراكة إلى واقع حقيقي.

وذلك هو جدول الأعمال الرئيسي للاتحاد الأفريقي الذي يسعى إلى وضع أساس قوي للديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والاستقرار والتنمية المستدامة، وأيضا إلى تهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع شعوب أفريقيا. ونحن نقر بأن ذلك يمثل تحديا هائلا للأجيال الحالية والمستقبلية من القادة الأفارقة مثلما حدث حينما أنشأنا منظمة الوحدة الأفريقية قبل ٤٠ عاما وألزمنا أنفسنا بهدف رئيسي ألا وهو تحرير أفريقيا.

وفي مابوتو تناولنا أيضا قضيتي السلام والأمن حيث أهمهما تواصلان تشكيل التحدي الرئيسي في أفريقيا. ولذلك

ببساو لمساعدة شعب ذلك البلد على العودة إلى الشرعية الدستورية. ويسرنا أن نبليخ الجمعية بأن الشعب قد اختار بالفعل رئيسا ورئيسا للوزراء بتوافق الآراء وهما سببترعمان حكومة انتقالية. وأنشأ أيضا هيئات أخرى لإعداد البلاد للانتخابات التي ستجرى قريبا. ونحن نناشد المجتمع الدولي تقديم مساعدته القيمة إلى غينيا - ببساو لكي تتمكن من التغلب على حالتها الاجتماعية والاقتصادية المأساوية في أقرب وقت ممكن.

وفي القرن الأفريقي، يجب أن نواصل تشجيع إثيوبيا وإريتريا على العمل معا، بدعم من الأمم المتحدة، لتعزيز السلم والاستقرار وعلاقات حسن الحوار، وللتغلب على الصعوبات التي لا تزال قائمة. وعملينا السلام الجاريتين في السودان والصومال تضاعفان آملنا في أن السلام الدائم سببتحقق قريبا في المنطقة.

ونحن نرحب برفع الجزاءات عن ليبيا وبالتسوية التي تم التوصل إليها بين جميع الأطراف المعنية، والتي سببتمكنا من إنهاء تلك القضية.

وتحقيق الاستقرار في حالات أنغولا، وجزر القمر، وسيراليون مؤشر واضح إلى أنه رغم الصعوبات فإن أفريقيا تخطو خطوات كبيرة نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن شعوب أفريقيا منهمكة تماما في بناء قارة مفعمة بالأمل. والاتحاد الأفريقي، إلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ملتزم بالتصدي للتحديات التي تواجهها القارة. وأفريقيا تملك نعمة الموارد البشرية والطبيعية التي يمكن أن تسهم بشكل حاسم في التنمية الأفريقية. وما نحتاجه هو فرصة لإدماج أنفسنا في الاقتصاد العالمي؛ وفرصة للاستفادة من العولمة والترابط المتزايد؛ وفرصة للاستفادة من التهميش التجارة والتمويل والاستثمار، بدلا من المعاناة من التهميش

أكتوبر ٢٠٠٣ إلى حين إجراء انتخابات عامة ذات مصداقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

واسمحوا لي أن أشيد إشادة حقة بالرئيس كوفور رئيس غانا، وبالرئيس أوباسانجو رئيس نيجيريا، وبالفعل بجميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الدور الحيوي الذي أدوه في تلك العملية. وإذا أحقق الليبريون أنفسهم في الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالسلام والاستقرار في بلدهم، سببصير القيادة الإقليمية والدعم الدولي لعملية السلام في ليبيا عديمي النفع. ونود أيضا أن نشيد بمجلس الأمن على الإجراء الذي اتخذه في ليبيا دعما لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب باتخاذ القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

وفيما يتعلق ببوروندي، فنحن الأفارقة قد اضطلعنا بمسؤولياتنا باستحداث بعثة أفريقية في بوروندي. وفي ذلك السياق، يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة أنه قبل مغادرتي مابوتو، ودعت الكنيسة الموزامبيقية لحفظه السلام المقرر نشرها في بوروندي. وهي تنضم إلى القوات من جنوب أفريقيا وإثيوبيا في إظهار واضح لالتزامنا بالسلام والاستقرار في بوروندي وفي المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا للحكومة البريطانية على المساعدة التي قدمتها لنا.

ونناشد مجلس الأمن اتخاذ قرار يدعم رسميا تلك البعثة، واتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الدعم السياسي والمالي والسوقي لها. والإخفاق في القيام بعمل حاسم سيؤدي إلى تدهور الحالة مما سيكون له عواقب وخيمة على استقرار بوروندي والمنطقة دون الإقليمية.

واتخذ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدابير عاجلة بعد الانقلاب الأخير في غينيا -

ومنذ اعتماد إعلان الألفية، أثبتت التجربة أن تحقيق أهدافه يتطلب قدرا أكبر من التضامن والتعاون الدوليين.

وبفضل عالمية الأمم المتحدة فقد أثبتت أن لديها السلطة السياسية والأخلاقية ليس لمعالجة القضايا التي حددها فحسب، بل أيضا لمعالجة كل القضايا الأخرى التي تهم البشرية. ولذلك، يجب تعزيز المنظمة وحماتها وتمويلها بالشكل الملائم. ولتلك الأسباب، علينا مواصلة تأييد الأمين العام والأمم المتحدة وهما ينهضان بمسؤولياتهما إزاء إرساء الأسس لسلام عادل ودائم ولتنمية اجتماعية واقتصادية في شتى أنحاء العالم. ونكرر نحن في أفريقيا التزامنا الراسخ بالإسهام في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يواكيم البرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد انريكي بولانيوس غير، رئيس جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد انريكي بولانيوس غير، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد انريكي بولانيوس غير، رئيس جمهورية نيكاراغوا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بولانيوس غير (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة

والإقصاء؛ وفرصة لإمكانية الحصول على العلم والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات.

وسيكون ذلك ممكنا إذا، ضمن أمور أخرى، استمر المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد سبل ووسائل قابلة للتطبيق وفعالة لمعالجة عبء الدين، والمستويات المنخفضة للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقضية قدرة المنتجات الأفريقية على الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو. وبالنسبة لهذه القضية الأخيرة، حيب أملنا إحقاق مؤتمر كانكون في الخروج بنتائج إيجابية.

والأحداث المأساوية الأخيرة التي أزهدت عددا كبيرا من الأرواح البريئة هي تذكير مؤلم بحقيقة أن الإرهاب الدولي ما زال يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العالم. وأثبتت تلك الأحداث بدرجة أكبر أن ما من بلد حصين من آفة الإرهاب، وأنه سيتعين علينا اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة تلك القضية بشكل فعال. وتبقى الأمم المتحدة أنسب محفل لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمكافحة الإرهاب.

وتساءل في الآونة الأخيرة بعض المشككين عما إذا كانت الأمم المتحدة قد فقدت مصداقيتها وأهميتها. والإجابة واضحة: دور الأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين قد تم تأكيده اليوم أكثر من أي وقت مضى. وكما أشار الأمين العام بصورة صائبة، فإنه من خلال الأمم المتحدة نستطيع جميعا إيجاد الشرعية المطلوبة تماما للإجراءات المتخذة في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التهديدات للسلام والأمن، وفي التصدي لتحديات التنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وأمراض أخرى معدية.

وتبقى الأهداف الإنمائية للألفية أهم أهداف اتفق عليها المجتمع الدولي، حيث أنها تغطي المجالات الرئيسية ذات الاهتمام بالنسبة لشعوب العالم.

رؤساء أمريكا الوسطى في الاجتماع الذي عقده في بليز في بداية هذا الشهر على تلك الخطة. ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية العامة أن فرقا تقنية قد بدأت العمل بالفعل من أجل تنفيذ الخطة.

وفي الحالة الراهنة، فإن موضوع الاتجار الدولي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يستحق الاهتمام بالقدر نفسه. وستكون نيكاراغوا عما قريب موقعا لمشروع كبير يرمي إلى إحراز تقدم في ذلك المجال.

إن الاتجار بالمخدرات تهديد عالمي يمثل هجوما على الديمقراطية ومؤسستها ويعرقل التنمية البشرية الشاملة. ونظرا لموقعنا الجغرافي المتميز، تواصل الجريمة الدولية المنظمة محاولة شق طريق لها إلى داخل منطقتنا لكي تجعلها حلقة وصل بين منتجي ومستهلكي المواد غير المشروعة. وقد قطعنا الطريق عليها في نيكاراغوا، البلد الذي يتمتع بمستويات عالية من الأمن الداخلي. ومع ذلك، من الضروري أن نعزز تعاون جميع الأطراف الدولية الفاعلة على أساس من المسؤولية المشتركة لمنع توسع الجريمة المنظمة وزيادة تعاطي المخدرات.

ويتسق التزام بلدي بالأمن الداخلي مع النضال من أجل السلام وتأسيس نظام دولي عادل. وأي بلد عانى من ويلات الحرب، مثل نيكاراغوا، يكون في موقع أفضل للإسهام على نحو أكثر فعالية في منع نشوب الحرب من أكثر البلدان التي لم تتعرض لها. ونحن أبناء نيكاراغوا عانينا من أهوال الحروب وأهوال ما بعد الحروب. ولذلك السبب لدى نيكاراغوا القدرة على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك السبب أيضا، أتيت إلى الجمعية العامة لكي أنقل إليها الرغبة الأكيدة والأمل الصادق لحكومي وشعبي في أن تنتخب نيكاراغوا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة

والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للعمل الجيد الذي قام به سلفكم، السيد يان كافان.

لقد صدمتنا جميعا الهجمات الإرهابية على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وفي هجوم الشهر الماضي، أزهقت أرواح غالية لعدد من موظفي الأمم المتحدة الأبرياء، بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميللو، المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجب ألا يروّع العالم هذا الإرهاب. فدور الأمم المتحدة بوصفها ضامنا للأمن الجماعي هو دور لا بديل عنه. والأمن العالمي مسؤولية جميع الدول، تماما مثلما يربطنا جميعا القانون الدولي بصورة متساوية.

لقد أتت نيكاراغوا إلى الجمعية العامة لتطرح مقترحات تتعلق ببناء نظام عالمي جديد ولتتعاون بنشاط ضمن النظام المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب والفساد والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة والأشخاص والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ضمن آفات أخرى، والتي تضر جميعا بتعزيز الديمقراطية وتقدم العالم.

ولهذا السبب بدأنا مرحلة جديدة في أمريكا الوسطى ستكون فيها المنطقة أكثر وحدة من قبل وستكون نموذجاً للأمن الديمقراطي الذي يتضمن استراتيجية ابتكارية للتغلب على كل من التحديات التقليدية والتهديدات الجديدة.

وفي اجتماع رؤساء أمريكا الوسطى الذي عقد في غواتيمالا بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدمت اقتراحا لبرنامج الحد من الأسلحة وتحديدها في أمريكا الوسطى لتحقيق توازن معقول للقوى وللنهوض بالاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية. والفكرة وراء اقتراح حكومي هي وضع ضوابط لتحقيق توازن معقول في قوات الدفاع؛ ووضع سياسات للدفاع الإقليمي والأمن العام، وفي الوقت نفسه تعزيز آليات التسوية السلمية للتراعات. ووافق بحماس

جديدة تؤدي إلى نتائج ملموسة في مجال التنمية المستدامة. وسيكون من الضروري أيضا الحصول على موارد إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نقدر اقتراح المملكة المتحدة بإنشاء مرفق مالي دولي بوصفه سبيلا لزيادة تدفق الموارد القصيرة الأجل عن طريق إصدار صكوك قابلة للتداول تدعمها المساعدات المستقبل.

وقد أثبت التعاون في مجال التضامن الذي نحصل عليه من المجتمع الدولي جدواه على نحو خاص في مجال إزالة الألغام في بلدي حيث تم إحراز تقدم كبير بفضل العمل الجيد الذي أدته المؤسسات الوطنية والدولية المشاركة في ذلك الجهد الإنساني، وكذلك الروح المهنية العالية التي اتسم بها خبراء الألغام في جيشنا.

ونيكاراغوا بلد يقر بالجميل. ففي العديد من المناسبات تلقينا قدرا كبيرا من المساعدة الإنسانية من بلدان عديدة. وكنعبير عن تقديرنا قدمنا إسهامنا الصغير، ولكن على نحو كامل، للبلدان المجاورة التي تحتاج إليه. ونحن نشارك الآن في البعثة الإنسانية الصرفة التي تعنى بإزالة الألغام وتوفير الدعم الطبي للسكان المدنيين في العراق.

ومع ذلك فالتعاون الدولي بمفرده ليس كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويجب علينا أن نشجع إقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافا عن طريق منظمة التجارة العالمية. بعبارة أخرى، ما هي قيمة التعاون في تحقيق التنمية المنتجة عندما تفرض قيود تجارية تتعلق بالتعريفات وغيرها؟ نحن نريد معاملة منصفة. تلك هي القضية ونأمل أن تساعدنا البلدان المتقدمة النمو في إقامة علاقة تجارية جديدة مع البلدان النامية - مثل نيكاراغوا. ومع المعاملة المنصفة ووجود أسواق لمنتجاتنا ستتوفر لنا سوقا أكثر تنافسية في أمريكا الوسطى وستتمكن من جذب قدر أكبر من الاستثمارات لإيجاد مزيد

٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد حصل ترشيحنا على تأييد قوي متزايد ونأمل أن يقوى بشكل حاسم في الأشهر القادمة.

إن مكافحة الفساد عمل تضطلع به حكومتي بلا هوادة. وقد حققنا نجاحات كبرى ونحن فخورون لمعرفة أننا أصبحنا مثلا يحتذى به فعلا في بعض البلدان الشقيقة. وأود أن أعرب عن امتناني للتأييد الذي تلقيناه من المجتمع الدولي الذي تفهم رغبتنا في جلب الفضيلة إلى الإدارة العامة. والفساد سبب للعديد من الشرور وهو يكلف الاقتصاد كثيرا إضافة إلى تقويض المؤسسات العامة والخاصة.

وتقدر نيكاراغوا عظيم التقدير الجهود المبذولة لوضع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالتقدم المحرز أثناء الجولة السادسة من الاجتماعات في فيينا، والتي ستوفر أساسا راسخا لوضع معايير قانونية دولية للمساعدة على مكافحة تلك الآفة، الأمر الذي يعزز الاستقرار السياسي في بلداننا. ومع ذلك، فمكافحة الفساد في بلدي تتطلب أيضا تعزيز النظامين القانوني والانتخابي.

إن مقاومة التغيير تجعل إحراز التقدم أمرا صعبا في تلك الميادين بالسرعة وبالمدى المطلوبين للوفاء باحتياجات بلدي. لذلك قدمت مؤخرا للأطراف الفاعلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اقتراحي خطة تنمية وطنية بغية الحصول على مدخلات من جميع شرائح المجتمع في نيكاراغوا. وتحدد تلك الخطة أيضا الإجراءات التي يجب أن يتخذها كل كيان من كيانات الدولة لتقييم الخطة وتعديلها بغية تحقيق التنمية الشاملة في البلد.

وتحتاج نيكاراغوا إلى المساعدة الأجنبية. وينبغي تنسيق تلك المساعدة بطريقة تراعي الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بكيفية استعمال المساعدة. وينبغي تحسين جودة وفعالية وتأثير هذا التعاون عن طريق تنفيذ أفكار

خلال أوقات صعبة منذ ذلك اليوم المشؤوم بتاريخ ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. فلنكن قادرين على بناء عالم مختلف حتى لا تنحو الأجيال القادمة باللائمة علينا بسبب افتقارنا إلى توافق الرأي حول مشاكل إنسانية تتطلب مواجهة عاجلة. ونيكاراغوا تدرك تلك المسؤولية، لذلك تتعهد بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للدفاع عن تعددية الأطراف والتغلب على المشاكل الأمنية الراهنة، متحدين وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة مع التقيد الصارم بالقانون الدولي و باحترامه.

ليبارك الله الجمعية، وليبارك الله الأمم المتحدة، وليبارك الله جميع شعوب العالم، وليبارك الله نيكاراغوا دائما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد إنريكيه بولانيوس غير، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرنولد روتيل، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد أرنولد روتيل، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرنولد روتيل، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روتيل (تكلم باللغة الاستونية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة

من الوظائف بأجور عادلة ورحي فوائد الموقع الاستراتيجي والجغرافي للمنطقة.

وقد حققت عملية التكامل في أمريكا الوسطى تقدما كبيرا وأصبحت إحدى الدعائم التي تركز عليها سياسي الخارجية. وحققنا أفضل النتائج الملموسة في التكامل الاقتصادي ومهدنا الطريق أمام إجراء مباحثات ناجحة حول عقد معاهدات بشأن التجارة الحرة مع بلدان ومناطق أخرى مثل تلك التي نقوم بصياغتها حاليا مع الولايات المتحدة. وستصر نيكاراغوا في مفاوضاتنا على المعاملة التفضيلية لأن اقتصادنا أقل نمواً ومنتج جدا ويعتمد بشكل كبير على التجارة والتمويل الخارجي. وبتحقيق تنمية أكبر وثروة سنعمل على الحفاظ على مواطنينا بعيدا عن الهجرة إلى الشمال أو إلى بلدان أخرى.

ولا يزال السلام مجرد أمل في بعض مناطق العالم. إن نيكاراغوا تؤيد العمل المتعدد الأطراف لإيجاد حلول سلمية وفقا للقانون الدولي. ونشعر بالقلق حيال تصعيد الوضع في الشرق الأوسط والعواقب المترتبة عليه، ولهذا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يساهم من خلال الأمم المتحدة في إيجاد سلام عادل ودائم في المنطقة. وتدعم حكومتي الاستئناف الفوري لعملية السلام التي بدأت هذا العام من خلال خطة السلام التي عرفت بخريطة الطريق.

ونؤكد التزامنا بتعزيز الرسالة العالمية للأمم المتحدة من أجل تمكين جميع شعوب الأرض، دون استثناء، من أن تتمثل بشكل عادل فيها. لهذا فإنني أؤكد من جديد أمام الجمعية على أهمية النظر في تلبية ما يرنو إليه شعب ممثل شرعيا - جمهورية الصين - من رغبة في المشاركة كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتدرك نيكاراغوا مسؤوليتها في إقامة نظام دولي جديد أكثر إنسانية وعدلا وأمنا. لقد كان نصيبنا أن نعيش

بوصفها منظمة لتحقيق السلام والاستقرار العالمين توحد بين جميع دول العالم.

وأود أن أشدد على أن إستونيا ما فتئت تدين بإصرار الهجوم الإرهابي على بعثة الأمم المتحدة في بغداد. وأشاطر أنا وشعب إستونيا جميع الممثلين هنا حزهم العميق لجريمة القتل المأساوية التي راح ضحيتها فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وآخرون. وأقدم صادق المواساة لذويهم وزملائهم.

ويشكل ارتكاب عمل إرهابي ضد من التزموا بمساعدة شعب العراق ضربة أليمة للأمم المتحدة وجريمة ضد شعب العراق والمجتمع الدولي. بيد أنه لا يمكن أن يشكل حافزاً لانسحاب الأمم المتحدة من بؤر الاضطراب. وتعرب إستونيا عن ترحيبها بما جاء في البيان الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان من أن الأمم المتحدة ستواصل نشاطها في العراق بالرغم من هذه الهجمات. فلا ينبغي أن يقرر الإرهابيون مستقبل العراق أو أن يدفعوا سكان هذا البلد والمجتمع الدولي للتراجع عن تحقيق الهدف المتمثل في بناء دولة تتمتع بالسيادة والديمقراطية والرخاء في العراق.

بل لقد أظهرت الحوادث الأخيرة بمزيد من الوضوح ضرورة وجود قوات لحفظ الاستقرار في العراق. وتعزيز التعاون بين قوات الائتلاف والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي. وتشارك إستونيا بنشاط في هذا الصدد، على الرغم من صغر حجمها ومواردها المحدودة. فقد أقر البرلمان الإستوني في أيار/مايو ٢٠٠٣ نشر وحدة من قوات الدفاع الإستونية في عمليات إقرار السلام بالعراق، وانضم جنود إستونيا إلى البعثة في منطقة الخليج العربي في حزيران/يونيه. وقد انضمت إستونيا إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة

انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. إن ذلك إشادة بكم وبسانت لوسيا. إستونيا، مثلها مثل سانت لوسيا دولة صغيرة ومعنا نستطيع القول إن الأمم المتحدة منظمة تسمح للدول الصغيرة بالمشاركة، على قدم المساواة، مع الدول الكبيرة في عمليات عالمية لها تأثيرها. كما اثني على سلفكم، السيد يان كافان، للإنجازات التي حققها أثناء ترؤسه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ويسرني بشكل خاص أن أفعل ذلك في ضوء التشابه التاريخي بين إستونيا والجمهورية التشيكية ومساعدتنا المشتركة للانضمام إلى أسرة الدول الديمقراطية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

إن الدورة العادية الثامنة والخمسين هي أول دورة منذ اندلاع الحرب في العراق. لقد كان هذا العام عاما صعبا على كل من الأمم المتحدة والعالم برمته. لقد سبقت أزمة العراق مناقشات طويلة وحادة تميزت بالانفعال في مجلس الأمن. ويعتقد الكثيرون أن الحرب وزيادة التوتر فيما بين الدول وإعادة إعمار البلد بعد الحرب أمور وضعت قدرات المنظمة ومصداقيتها ودورها في العالم في موضع اختبار. لكنني أعتقد أن العام المنصرم لم يقوض معنويات المنظمة، بل على العكس من ذلك. إن تلك المحن والحرب العراقية كانت عبرة لنا ورسخت اقتناعنا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون حتى أكثر حزما وفعالية في المستقبل عنها في الوقت الحاضر.

ومن المؤسف أن الأزمة في العراق تجاوزت تأثيرها إلى أكثر من مجرد التأثير على معنويات الأمم المتحدة. ومع أن المنظمة كانت الهدف للهجمات الإرهابية من قبل - مثل الهجوم الذي خطط له على مقر الأمم المتحدة قبل عدة سنوات - إلا أن التفجيرات الإرهابية لمقر الأمم المتحدة في العراق قبل عدة أيام في ١٩ آب/أغسطس - وحصد أكثر من ٢٠ قتيلا - لا سابق لها. إذ لا يتخير الإرهاب والعنف ضحاياهما قط. وثمة مغزى لاستهداف الأمم المتحدة،

الأولويات لدى معظم الديمقراطيات في أنحاء العالم، ولا سيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢. وبوصفي كنت رئيساً لوفد إستونيا في هذا المؤتمر، وقعت جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

وقد انقضى أحد عشر عاماً على انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو. وبالنظر إلى التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، نرى أن بعض التقدم قد أحرز في التعاون البيئي العالمي بين الدول. ووضعت أهداف جديدة وتم التوصل إلى استنتاجات مرحلية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢. واتفقت دورة الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ على الإعلان بشأن الألفية، وحددت الاستدامة البيئية هدفاً رئيسياً لها.

بيد أنه يجب الإشارة إلى أن عدد سكان العالم قد زاد بمقدار ١ بليون نسمة منذ مؤتمر ريو دي جانيرو في ١٩٩٢. وفي فترة التسعينات، كان الناتج المحلي الإجمالي في العالم ينمو بمعدل يبلغ ٢,٦ في المائة في المتوسط. ولا شك أن هذه العمليات ستؤثر عاجلاً أو آجلاً في بيئتنا المعيشية جميعاً. وبالرغم من أننا لا نستطيع بعد تحديد العلاقة الفعلية بين النشاط الإنساني ومناخ كوكبنا، فإن نظرة إلى التغييرات المناخية خلال العقد الماضي تسبب القلق. وقد كان للظواهر الطبيعية من قبيل إلنينيو ولانينيا أثر دائم على الحياة الإنسانية. وقد أصبحت الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير والتقلبات المتناهية في درجة الحرارة تقريباً من الحقائق اليومية في كوكبنا. ولم تظل الدول الأوروبية بمنأى عن أن تمسها التغييرات المناخية. ففي ١٩٩٧، عصفت الفيضانات بأوروبا الشرقية، وفي الصيف الماضي تعرضت أوروبا الغربية والوسطى لموجة حارة. فلعل هذه الحقائق تقنعنا بأن الحماية البيئية مسألة تعني جميع البشر.

المناهضة للإرهاب وعددها ١٢ اتفاقية، وهي تتعاون بنشاط في الوقت الراهن مع كثير من الدول والمنظمات الدولية.

أنتقل الآن إلى موضوع محوري في بياني، وهو البيئة والتنمية المستدامة. وأرى أن الأخذ بنهج مستدام تجاه البيئة والتنمية المستدامة من أهم الالتزامات، سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو بالنسبة للدول. فستتوقف رفاه الشعوب وأحوالها في الأجل الطويل بصفة أساسية على قدرتنا أو إرادتنا فيما يتعلق باستخدام موارد كوكبنا المحدودة في حكمة ودون إسراف. فالضغط الذي يحدّثه النشاط البشري على بيئتنا المعيشية يتزايد باستمرار نظراً للتزايد المطرد في سكان العالم، وزيادة الإنتاج والاستهلاك، وما ينجم عن ذلك من تلوث. وقد أخذت الحماية البيئية وكفالة رفاه الإنسان والحياة البرية في التحول تحت هذه الظروف إلى مهمة أكثر أهمية وصعوبة عن أي وقت مضى. وليس من قبيل المصادفات أن الأمم المتحدة أعلنت العام ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة، وأن العام ٢٠٠٢ ركز اهتمامه على السياحة البيئية والمناطق الجبلية.

ومنذ ٢٠ عاماً اتخذت الجمعية العامة قراراً بإنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لتحديد المشاكل العالمية وتجدد الطرق لحلها. وترأست غرو هارلم برونتلاند تلك اللجنة. وحدد التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي أعد في عام ١٩٨٧ المقصود بالتنمية المستدامة. وتمثلت الرسالة الرئيسية للتقرير في أن النمو الاقتصادي وزيادة رفاه الناس لا ينبغي أن يضرا بقدرة الأجيال والبيئة في المستقبل على الوفاء باحتياجاتها. وينبغي أن تأخذ التنمية الاقتصادية العالمية بعين الاعتبار عتبات التسامح بالنسبة للبيئة وضرورة حفظ الموارد الطبيعية.

وقد أصبحت التنمية المستدامة، بوصفها تنمية متكاملة للمجال الاجتماعي الاقتصادي والبيئة، من

ويضم بحر البلطيق الأعضاء في مجلس دول بحر البلطيق. ومن المناسب بصورة خاصة أن نتكلم عن حماية بحر البلطيق في السنة الدولية للمياه العذبة. وحاليا، تتولى إستونيا رئاسة مجلس دول بحر البلطيق، وحماية البيئة، ولا سيما بيئة بحر البلطيق، من بين الأولويات العليا للرئاسة. وخلال رئاستنا، نود أن نركز على الأخطار الجديدة الناشئة عن الحركة البحرية الكثيفة في بحر البلطيق. وتوجه إستونيا جهودها نحو إبرام اتفاق بين الدول الأعضاء يرمي إلى خفض أخطار التلوث الناجمة عن ناقلات النفط إلى أدنى حد. وتؤيد إستونيا مبادرة الاتحاد الأوروبي لحظر حركة ناقلات النفط الأحادية الهيكل في بحر البلطيق، كما أنها ملتزمة بتصنيف بحر البلطيق بوصفه منطقة بحرية تتسم بحساسية خاصة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه، رغم عدم تطرقي إلا إلى الإرهاب والبيئة، إلا أن إستونيا تتشاطر بالكامل جميع أولويات الاتحاد الأوروبي في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، لا سيما عدم إنتشار أسلحة التدمير الشامل، وحفظ السلام، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن مستقبل الأمم المتحدة أمر هام أيضا بالنسبة لإستونيا. والأمم المتحدة بحاجة إلى تحسينها وإعادة هيكلتها. وتفضل إستونيا التعزيز الشامل لمنظمتنا المشتركة، كما أنها ترحب بجهود الأمين العام كوفي عنان لتنشيط الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة. وفي رأينا، ينبغي أن يمكن إصلاح مجلس الأمن الأمم المتحدة من المشاركة بفعالية أكبر في تسوية المشاكل وحل الأزمات في جميع أرجاء العالم.

ويمثل تقرير الأمين العام الأخير عن تنفيذ إعلان الألفية وثيقة ذات شأن وهامة جديدة بالتحليل المفصل والنظر الجاد. ألم يمن الوقت لكي تدعم أسرة الأمم المتحدة الأمين العام في اهتمامه حيال المنظمة الآن وحيال مستقبلها؟

والاستعداد للتعاون على قدر بالغ من الأهمية، وقد بذلت إستونيا قصارى جهدها للتعاون. فانضمنا إلى جميع الاتفاقيات البيئية الضرورية ونرجو أن تحذو جميع الدول في العالم حذونا. وصدقت إستونيا على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، وانضمت إلى بروتوكول كيوتو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتعرب إستونيا، في انسجام مع الاتحاد الأوروبي، عن تصميمها الواضح على إنفاذ بروتوكول كيوتو بأسرع ما يمكن.

إن إستونيا دولة صغيرة لها موارد معتدلة، وتضطلع بدور صغير في الاقتصاد العالمي والبيئة. ومع ذلك، فإننا نتمسك بالمبدأ القائل "اعمل محليا وفكر عالميا". والحماية البيئة أهمية بالغة. وإستونيا تقليد قديم في المحافظة على الطبيعة. ومنذ تاريخ مبكر يعود إلى عام ١٢٩٧، قام ملك الدايمرك إريك مينفيد بحظر قطع الغابات في العديد من الجزر الإستونية. وفي عام ١٩٩٥، بعد أربعة أعوام على استعادة الاستقلال، اعتمدت إستونيا قانونها للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٠١، وافقت حكومة إستونيا، بتوصية من لجنة التنمية المستدامة، على استراتيجية للتنمية المستدامة - هي إستونيا المستدامة للقرن ٢١.

وأكثر من أي ميدان آخر، فإن التعاون بين الدول في حماية البيئة أمر هام، وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور كبير في هذا الصدد. وقد طرحت دول بحر البلطيق مبادرة متميزة، جديدة بأن تحذو مناطق العالم الأخرى حذوها. وبدأت عملية التنمية الإقليمية المستدامة لبحر البلطيق في عام ١٩٩٦. وهي عملية فريدة من نوعها في العالم - جدول أعمال القرن ٢١ لدول بحر البلطيق. وتشمل أطراف العملية جميع دول بحر البلطيق واللجنة الأوروبية. وتستهدف العملية صياغة وتنفيذ رؤى للتنمية المستدامة وخطة عمل للمنطقة بأسرها وللقطاعات الرئيسية.

وينبغي أن تشجب بشدة الهجمات الأخيرة غير المبررة على مقر الأمم المتحدة وموظفيها في بغداد، العراق. وينبغي ألا تكسر تلك الهجمات إرادة هذه المنظمة للاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة إلى شعب العراق.

ونحن في غانا ما زلنا نؤمن بالأمم المتحدة بوصفها مخزنا علميا لتطلعات البشرية. ونؤمن بأن مشاكل القرن الحادي والعشرين لا يمكن التصدي لها دون وجود التزام عالمي بتعددية الأطراف تصدره الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا نوصي بأنه لا بد لعمليات تصدي الأمم المتحدة لجميع الحوادث ذات الطابع المشابه من أن تتسم بالعدل والحزم وشعور بالاتزان، بغض النظر عن مكان وقوع تلك الحوادث، إذا أريد لهذه المنظمة أن تعزز مصداقيتها وأن تضمن صلاحيتها بطريقة مستدامة.

إن مواطني بلادني، الذين يعيشون في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية التي شهدت أكثر من نصيبها من الصراعات، يعرفون الآثار السلبية للصراعات وآلام انعدام الأمن. وهم يعرفون أيضا أهمية الجهود المتعددة الأطراف في إدارة الصراع. ولهذا السبب، ومنذ ما يزيد على ٤٠ عاما، أبدت غانا التزامها بمنع نشوب الصراعات الدولية وحلها وبيعتات حفظ السلم حول العالم، برعاية الأمم المتحدة، والآن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية). وآخر مثال على ذلك كان مشاركة البلد في قوة السلام التابعة للجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار وليبريا.

وتقبل أفريقيا بتحمل مسؤوليتها عن تسوية الصراعات الداخلية في القارة. واليوم، لا شك في أن دول أفريقيا ترقى إلى مستوى هذا التحدي. إلا أنه لا يوجد أي شك أيضا في أن القارة تعاني من جوانب نقص كبيرة في

فلنتفق - الدول الكبيرة والدول الصغيرة على حد سواء - على ما نود أن ننجزه وعلى مواعده، ولنمض إلى الأمام بثبات. ولن تكفل الرفاه والتوازن العالميين سوى الأمم المتحدة القوية، مع آليات فعالة لصنع القرار. فليكن ذلك هدفا من أهدافنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أرنولد روتيل، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوفور (تكلم بالإنكليزية): لقد كان العامان الماضيان عامي محنة كارثية للعالم وهذه المنظمة العظيمة. ففي تعاقب سريع، وقع العالم وهذه المنظمة في ما لا يمكن وصفه إلا بتقاطع نيران الإرهاب والعنف والحروب. وما زال يتعين تبديد الشكوك الناجمة عن هذه الحالات. ولا يزال كثير من العالم يعيش في الظلام، يحاول أن يتلمس لحة ما سيكون عليه اتجاه مستقبل العلاقات الدولية وهذه المنظمة.

وثمة خطر آخر جدي يواصل تفشيه يتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقدم المنشود للمجتمع الدولي في التصدي لهذا الخطر من خلال برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، فالحقيقة تكمن في ضرورة بذل جهد أقوى وأكبر لإحراز النجاح.

ويكشف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ عن المسألة التي تعصف بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهذا هو المنبر الأكثر ملاءمة لإبراز هذه المسألة. ويذكر التقرير أن بقية أنحاء العالم قد تركت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متخلفة وراءها، وأن منطقتنا ستحتاج إلى ١٥٠ عاما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تأمل الدول الأعضاء في هذه المنظمة إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. ويشير التقرير إلى أنه إذا لم تتحسن الأمور، فستحتاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى عام ٢١٢٩ كي تحقق مبدأ التعليم الابتدائي للجميع وحتى عام ٢١٤٧ - بعد أكثر من قرن من الموعد المنشود - "كي تحقق تخفيض مستوى الفقر المدقع إلى النصف، وحتى عام ٢١٦٥ كي تخفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين. أما القضاء على الفقر فلا يمكن تحديد أي زمن له لأن الحالة تسير من سيء إلى أسوأ".

هذا هو قرن القرية العالمية. كيف يمكن ترك أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بسكانها الذين يزيد عددهم على ٤٠٠ مليون نسمة، تلقى هذا المصير؟ ومن الواضح، يجب ألا يكون هذا مقبولا في عملية العولمة. ولهذا السبب، فإن المجتمع الدولي، وعلى الخصوص الدول الصناعية، ينبغي أن تعترف بخطورة الوضع وأن توفر الشراكة والمساعدة اللازمتين للاتحاد الأفريقي ومبادرته، الشراكة الجديدة من

الموارد المالية والتكنولوجية. ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بموجب التزامات ميثاقها، أن تواصل مؤازرة أفريقيا في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام. ولذلك يحدونا الأمل في أن تحصل دراسة مجلس الأمن حول الصراعات في أفريقيا على الدعم اللازم والعملي وحسن التوقيت لحلها.

وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أود أن أؤكد بالدعم القيم الذي قدمته مختلف الحكومات والمنظمات الدولية كذلك، التي تساهم في جهود الجماعة بغية تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبفضل هذه المساعدة، فإن الجماعة تحقق النجاح في تسوية الصراعات التي عصفت بكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون ودول أخرى. وجميعها، لحسن الطالع، على طريق الاستقرار والوضع الطبيعي الآن. ولهذا انتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير الجماعة وتقديري شخصيا لفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على سبيل المثال لا الحصر، وغيرهم ممن قدموا مساعدة جوهرية.

وفيما تقدر الجماعة الاقتصادية كإحدى القوى داعم أصدقائنا، يجب عليها، مع ذلك، أن تناشد الحصول على موارد إضافية من هذه المنظمة ومن المجتمع الدولي لتمكينها من توطيد السلام وعملية التطبيع. ومن الضروري التأكيد أنه في بعض الحالات في المنطقة دون الإقليمية، فإن جهود بناء السلم بعد الصراعات قد فشلت، والسبب الرئيسي كون المشاكل القائمة لم يتم التصدي لها بأسلوب منظم ومتواصل وشامل. وبشكل عام تشمل هذه المشاكل نزاع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع العادي. لذلك فإن الجماعة تناشد تقديم المساعدة المطلوبة من أجل إدارة هذه المشاكل بفعالية.

يعني أنه ما لم تكف المناطق المتقدمة النمو في العالم عن دعم القطاعين الزراعي والمعدني لديها، فمن غير الممكن لأفريقيا أن تكون قادرة على المنافسة. والواقع أن قطاعات أفريقيا الموازية قد تُدْمَر عن طريق إغراقها بالسلع من المناطق المتقدمة النمو في العالم. ويقال بجديّة أيضا إنه مع اعتراف منظمة التجارة العالمية بوجود منح أفريقيا مركزا انتقاليا، أو مركزا خاصا لفترة زمنية محسوبة بدقة، إلا أن منظمة التجارة العالمية، على ما يبدو، لا تنوي نشر هذه الفكرة بما فيه الكفاية لإعطاء أثرا عمليا. وفشل كانكون يشهد على هذا. ولذا يجب على منظمة التجارة العالمية أن تعد جيدا للاهتمام بالدول الفقيرة. ولا بد من استخدام مزيج من التجارة والمعونة لمساعدة الاتحاد الأفريقي والدول المكونة له على تنمية اقتصاداتها لتصبح قادرة على المنافسة. وهذا هو السبيل لتمكين أفريقيا وإدخالها في السوق العالمية، وبدون تحميل شعوب القارة المَهْمِشَة أصلا مشقات إضافية.

وحيث أن هذه الدورة مكرسة للنظر في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نأمل أن تعمل جميع الدول الأعضاء معا وبشكل إيجابي للتأكد من توفير التمويل الكافي لكل الولايات ذات الأولوية والمطلوب تنفيذها، بما في ذلك ولايات تحقيق التنمية والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بمكتب مستشار الأمين العام الخاص المعني بأفريقيا الذي أنشئ مؤخرا، وتتطلع إلى الإسهام الإيجابي الذي سيقدمه المكتب في التصدي للتحديات العديدة في القارة.

وتسعد وفد بلادي الجهود المحددة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق جوانب إصلاح عمليات هذه المنظمة، ويقدر مطالبته للدول الأعضاء ببذل جهد حاسم لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، نؤكد له على دعمنا الكامل له أثناء هذه الدورة من أجل اعتماد رؤيته المحددة وتنفيذها،

أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، لإعادة انطلاق التنمية في القارة.

والقيادة الحالية في القارة عاقدة العزم على رعاية أفريقيا وإعادتها إلى عهد الازدهار في إطار نيباد. فالحكم السديد - الذي يتسم بالحكم الدستوري الديمقراطي؛ وسيادة القانون؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق الملكية؛ والحكومة القابلة للمساءلة واعترافها بالمنظمات المدنية وتفاعلها معها؛ وحرية التعبير؛ والنهوض بالقطاع الخاص؛ والتسامح الديني؛ واستئصال الأمية؛ وتعزيز التساوي بين الجنسين وحقوق الأطفال - بات يمارس على نحو عاجل في جميع أنحاء أفريقيا. والواقع أن الحكم السديد هو فعل إيمان للاتحاد الأفريقي اليوم.

اقتصاديا، يدعو الاتحاد الأفريقي إلى قيام شراكات، داخل القارة وخارجها على حد سواء، لتجميع رؤوس الأموال والأفكار التكنولوجية والإدارية، وكذلك الأسواق، بغية النهوض بالتنمية في أفريقيا وتسريعها ودمجها في مسار السوق العالمي.

وفي هذه المرحلة، هلا سمحتم لي أن أعبر عن بعض التحفظات حيال الموضوع الآتي ألا وهو التجارة العالمية؟ يجب الاعتراف أنه حتى في الوقت الذي تغمر فيه العولمة جميع أنحاء العالم، وبطريقة لا يمكن استبعاد أي جزء منه، فإن التجارة الحرة والمنافسة، وهما سمتا السوق العالمية، بوسعهما أن تكونا ضاريتين ومصيبتين بالنسبة لمعظم الدول، وخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وسيحصل هذا إذا لم تتم إدارة عملية العولمة على نحو مناسب وحساس.

والحقيقة هي أن معظم أقل البلدان نموا تقع في أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي المرحلة الحالية من التنمية، فإن أنشطة معظم أفريقيا تقتصر على تصدير المعادن الخام والسلع الزراعية الأساسية. وهذا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة. أصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوتفليقة: أهنتكم سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة التي ستستفيد أعمالها، ولا ريب، مما تتحلون به من خصال ومناقب إنسانية، وما تتمتعون به من حنكة وتجربة في مجال العلاقات الدولية. وإنني على يقين بأنكم ستكونون خير خلف لخير سلف.

وبودي، كذلك، أن أشيد بأميننا العام على كل ما يبذله من جهود، بعزيمة وإصرار، في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة وخدمة للسلم في العالم.

تتعقد دورة الجمعية العامة هذه في ظل ظرف تتعرض فيه أهداف منظمنا ودورها للخطر ويسوده وضع دولي معقد ومثقل بالتهديدات. إن التطورات التي شهدتها هذا الوضع، مؤخرا، لهي إيذان بميلاد عهد جديد من عدم الاستقرار والتوجس والتساؤل، عهد يبدو فيه بجلاء ما ينذر بتهميش منظمنا في معالجة شؤون العالم.

ولقد تأكد، أكثر من أي وقت مضى، أنه لا يمكن الاستغناء عن منظمة الأمم المتحدة بصفتها إطارا عالميا تكمن علة وجوده في غاية ضمان نظام دولي قائم على السلم، قائم على الأمن، قائم على التعاون من أجل التنمية.

ونؤيد تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1).

ونود أيضا إعادة التأكيد على الحاجة الحتمية إلى إصلاح مجلس الأمن بغية كفالة تنفيذه لواجباته. بموجب الميثاق بشكل أكثر فعالية وبما يوفر له الثقة الكاملة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما موقف حركة عدم الانحياز تجاه مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ونؤيد أيضا مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين لها على الأقل.

ويحدونا خالص الأمل في أن تتمكن المنظمة من الاضطلاع بدور مركزي في الجهود الحالية لتطبيع الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق وفلسطين. إن تعزيز المنظمة لتوفير هذه القيادة سيعيد تنشيطها حتى يستمر بقاؤها في هذا القرن وتنهض بقضية السلم والأمن في العالم.

وأود أن أختتم بياني بشكر سلفكم على إدارة مداوات الجمعية العامة باقتدار خلال عام أجمع الكل على أنه كان عاما شاقا بصفة خاصة. ويسعدنا أيضا أن نراكم في مقعد الرئاسة. ونحن على ثقة بأنه يصعب إيجاد إدارة للجمعية العامة أفضل منكم ونتمنى لكم التوفيق.

أشكركم وليباركنا الله جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد جون اغيكوم كوفو، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عالية من اليقظة، والتعبئة والتعاون المتعدد الأوجه، على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والدولية. ونحدد التحذير - وإن كنا نحشى تكرار ما سبق أن قلناه - من كل أشكال إطلاق الوصم بالإرهاب على ديانة ما أو حضارة من الحضارات أو منطقة جغرافية معينة، لحاجة في نفس يعقوب. ومن هذا الباب ذاته، يتعين علينا الاصطلاح على تعريف دقيق للفظه الإرهاب، تفاديا للمساس بكفاحات التحرير الوطنية وبحق الشعوب المشروع في تقرير المصير. ويجب أن يدرج هذا التدقيق ضمن مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الذي يجري إعداده. وسيسهل المشروع في حوار حقيقي بين الثقافات والحضارات في التقريب بين الشعوب وإشاعة التفاهم فيما بينها، بالتصدي للأفكار المسبقة وللنظرات الاختزالية المستصغرة لشأن الآخرين.

ولا تزال الأوضاع متأزمة في كل مكان تُحرم فيه الشعوب من حقوقها ويستهان بحريتها وكرامتها. فالأمر كذلك في فلسطين، حيث لم يتوصل الشعب الفلسطيني بعد إلى انتزاع حقه في الوجود، رغم ما تحظى به حقوقه الوطنية اليوم من اعتراف عالمي النطاق. وما تلجأ إليه إسرائيل من أشكال المماثلة والمواربة، ومن القمع المنهجي منذ عقود من الزمن لتعطيل تسوية المشكلة الفلسطينية قد أدى إلى وضع متفجر يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كأشد ما يكون التهديد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يرمي بثقله بشكل أكبر لوضع حد لهذه الدوامة، وذلك بحمل إسرائيل بكل حزم على التعاون على أتم وجه لتطبيق حل شامل وعادل ودائم يمر حتما عبر إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، والجلاء عن الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة.

وفي نفس هذه المنطقة الحساسة، لا يزال الشعب العراقي يعيش وضعاً مأساوياً يفرض حتمية تمكينه، على وجه السرعة، من إقامة مؤسساته الخاصة المستقلة، وضمان تصرفه بكل سيادة، دونما قيد ولا عائق، في اقتصاده وموارده

وها هي مجموعة الأمم قد وجدت نفسها أمام حتمية استعادة انسجامها والتعبئة من أجل إعادة تأهيل منظمة الأمم المتحدة، من خلال امتثال الجميع للأهداف والمبادئ الواردة في ميثاقها، الأهداف والمبادئ التي هي بمثابة الأركان التي لا وجود من دونها لمجتمع دولي متحضر. فلا بد لنا من تجديد عهدنا بالحماسة التي مثلها مؤتمر قمة الألفية، والتي تعززت وتدعمت بفضل الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تنظيم رد جماعي على الإرهاب، غداة اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هذه الاعتداءات التي لا بد أن أصفها بأنها من الهمجية. يمكن.

فإشكالية السلم والأمن والتنمية، وهي سبب وجود منظماتنا، تستدعي بالفعل تجديدا للعهد الذي قطعناه على أنفسنا من أجل التعاون الدولي، خاصة وأنا نعيش في عالم يزداد فيه تداخل العلاقات وتشابكها بشكل مطرد، وتترابط فيه المشاكل ترابطاً وثيقاً.

إننا ندعم كل الدعم فكرة أن تبقى الأمم المتحدة الموقع الأمثل حيث تلتقي وتتضافر جهود الدول الأعضاء في سعيها من أجل خدمة الصالح العام. ولن نسهم في بناء عالم مستقر، آمن ومتضامن، إلا بالتعاون في إطار منظماتنا وبالسعي نحو التنمية والعمل جماعياً على احترام القانون الدولي.

إن دعم منظماتنا وزيادة نجاعتها يشكلان، إذا، مهمة جماعية تكتسي طابع الأولوية، ومسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء كافة، إن كانت تحدها إرادة اتقاء الأزمات ومواجهة الأخطار التي ترصد السلم والأمن الدوليين، وتوفير الشروط الضرورية لتنمية مستدامة.

ومن بين التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها، أخص بالذكر، في المقام الأول، الإرهاب؛ ذلك أن اتقاء شر هذه الآفة ومكافحتها لا يزالان يقتضيان درجة

إن الاستراتيجية التي رسمتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تهدف، بالتحديد، إلى التعبئة القصوى للموارد الأفريقية والدولية على حد سواء، وإلى التوفيق بين هذه الإسهامات من خلال شراكة قوامها الالتزامات المتبادلة وتوازن المصالح والمسؤوليات. والبلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية وبلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بلدان ومنظمات أخرى شريكة لأفريقيا، قد أدرجت مساندة الشراكة الجديدة في صلب سياساتها وبرامجها الموجهة للقارة الأفريقية. ولذلك، لا بد من تعزيز الشراكة التي شرع فيها حتى يتسنى لأفريقيا تدارك التأخرات المتراكمة في مجال إنجاز أهداف الألفية، ولا سيما الهدف المتمثل في تقليص الفقر في أفريقيا إلى نصف ما هو عليه بحلول عام ٢٠١٥.

إن تعزيز التعاون الدولي يفرض نفسه، كذلك، لضمان أسس نمو مستمر للاقتصاد العالمي وإدماج فعلي للبلدان النامية ضمن تيارات الإنتاج والتكنولوجيا والمبادلات. ويتعلق الأمر، أساساً، بتوفير الشروط الضرورية لكي تتيح العولمة فرصاً حقيقية للجميع، وهو ما يفترض وضع شروط تبادل منصفة في ميادين التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا. ومما يثير قلقنا في هذا الشأن، أنه لم يتأت للاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد مؤخراً في كانكون، أن يفضي إلى وضع خطة للمفاوضات بغية بعث دورة الدوحة التي تأخر تنفيذ جدولها الزمني تأخيراً بالغاً وخطيراً.

إننا لا نزال واثقين من أن استئناف هذه المفاوضات ووصولها إلى ما يفي بتجسيد جدول أعمال التنمية ستوقف عليهما، إلى حد بعيد، آفاق نمو الاقتصاد العالمي. ولذا، يتعين مضاعفة الجهود لتخطي ما تبقى من العقبات من خلال نهج يراعي مصالح وشواغل الجميع، وضرورة العودة إلى أصول منظومة التجارة المتعددة الأطراف، وتطبيق المعاملة الخاصة والتميزة التي تم إقرارها لفائدة البلدان النامية.

الطبيعية والحفاظ على وحدته وحرمة الترابية. وفي رأينا، لن يتأتى دعم إقامة المؤسسات وإعادة إعمار العراق بمشروعية ونجاعة إلا لمنظمة الأمم المتحدة فقط، ولدورها في هذا المسار أهمية قصوى.

وفي جوارنا المباشر، في الصحراء الغربية، لا يزال الشعب الصحراوي ينتظر، بعد مرور ثمان وعشرين سنة على انسحاب السلطة الاستعمارية السابقة، ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير، بكل حرية ودون قيود، وفقاً للشرعية الدولية، ولقد أسدت الجزائر على الدوام مساندتها للجهود المبذولة من قبل الأمين العام ومبعوثه الشخصي، كما يبرهن على ذلك دعمها لخطة التسوية ولاتفاقات هيوستن التي وقع عليها وقبل بها طرفا النزاع، أي المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. وإذا باركت الجزائر خطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، المعتمدة بالإجماع من قبل مجلس الأمن، في تموز/يوليه الماضي، والتي قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر، فإن الجزائر تعلن مجدداً استعدادها للإسهام على أتم وجه في تسوية هذا النزاع، في إطار احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل سيادة، من خلال استفتاء لتقرير المصير، حر وعادل، تتولى الأمم المتحدة تنظيمه والإشراف عليه.

إن التحديات التي يواجهها العالم في ميادين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتد بشكل خاص في أفريقيا. وقد سعت هذه القارة خلال السنوات الأخيرة، بعزيمة وإصرار، إلى حل النزاعات التي تمس العديد من مناطقها، وهو ما بعث ديناميكية سلام تبعث على التفاؤل. فمن البديهي أنه لا بد لأفريقيا، إن هي أرادت بلوغ أهدافها في مجالي السلم والتنمية، أن تعول في المقام الأول على دعم وتعزيز المساعي الأفريقية البحتة. لكن من الواضح أنها تحتاج كذلك إلى تعاون ومساندة دوليين مطردين.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد لوسيو غوتيريز بوروبوا، رئيس جمهورية إكوادور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد لوسيو غوتيريز بوروبوا، رئيس جمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لوسيو غوتيريز بوروبوا، رئيس جمهورية إكوادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غوتيريز بوروبوا (تكلم بالاسبانية): إن إكوادور، وهي بلد يلتزم التزاما كبيرا بالسلام، تؤكد من جديد إدانتها القاطعة تماما للإرهاب في كل أشكاله ومظاهره. العنف الإرهابي لا يمكن تبريره مطلقا لأي سبب، ويجب أن يكافح بشدة، باستخدام كل الوسائل القانونية المتاحة للدول لمواجهة هذا التهديد العالمي. فأعمال المنظمات والشبكات الإرهابية لا تحترم حدودا وطنية أو إقليمية. ويعتمد القضاء بنجاح على الإرهاب على التعاون الدولي والعمل المتضامن من الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

منذ أن توليت رئاسة بلدي، والآن رئاسة جماعة دول الأنديز، ومسألة كولومبيا لا تزال على قمة جدول أعمالنا. وحكومة بلدي، بالنيابة عن شعب إكوادور، أعربت عن قلقها إزاء ذلك الصراع، لأننا نرتبط بجارتنا كولومبيا بروابط عظيمة من الصداقة والجذور التاريخية العميقة.

ومن جهة أخرى، لا بد من القيام بعمل دولي ملائم لمواجهة ظواهر مطردة التفاقم مثل التدفقات المتصلة بالمضاربة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والرشوة والانحرافات في مجال تسيير المؤسسات. ولا بد من بذل هذا الجهود لتشجيع الاستثمار المنتج، وبالتالي، لضمان نمو مستمر على المدى الطويل. ومن ثم، يتعين الاستفادة بالقدر الأوفى من إمكانيات الاستثمار الواسعة المتاحة، لا سيما في العالم النامي، وهو ما سيعود في نهاية المطاف، بالنفع على الاقتصاد العالمي برمته.

إن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير، ومعالجة عبء مديونية البلدان النامية بصورة صارمة، وفتح الأسواق أمام منتجات بلدان الجنوب، كلها عوامل كفيلة بالمساعدة على تهيئة مناخ مناسب للاستثمارات في هذه البلدان، وعلى رفع حصتها في التجارة العالمية، وسيظل ذلك هو الهدف الأسمى الذي يُمكن تحقيقه من تدبير التمويل المتجدد ذاتيا.

ومحصلة القول إن الأمر يتعلق بإقامة شراكة دولية متجددة، مبنية على الاقتسام المنصف للمسؤوليات والعائدات.

وأختتم بياني بالتعبير مجددا عن ثقتنا الكاملة في هذه المنظمة التي تبقى رسالتها لصالح السلم في العالم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب كافة، أمرا تفرضه مقتضيات الساعة أكثر من أي وقت مضى. لذا، سنواصل الدعوة من أجل أن تسهم الدول الأعضاء كافة، بدون استثناء، في تعزيز سلطتها ودعم وسائلها، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به.

والإفلات من العقاب. وهي تعمل دون كلل للقضاء على الامتيازات التي تتمتع بها البيروقراطية الزائفة والسعي إلى تحديث شركاتها العامة. لكن ذلك غير كاف: إن ديونها الخارجية التي لا ترحم تمتص الجزء الأكبر من تلك الجهود والمدخرات.

إننا لا نطلب هدايا. فنحن شعب أبي، وسنواصل احترام التزاماتنا. وإننا لا نطلب سوى فرصة للنمو، لنصبح بلدا متقدما النمو بخطى أسرع ولنسدد ديننا، وإلا فإنه يمكن أن يظل إلى الأبد.

كيف يمكننا أن نحقق المعايير الدنيا للتعليم، والصحة، والنمو، والرفاه الاجتماعي الواردة في صكوك الأمم المتحدة إذا ما كان على بلدي، إكوادور، أن يحول ٤٠ في المائة من ميزانيته لخدمة ديونه الخارجية؟

يجب التعامل مع الدين الخارجي بسرعة وجدية؛ ويتضح هذا من أرقام هذا الدين المثيرة للقلق. ولا بد من التوصل إلى اتفاق شامل وتاريخي وإنساني بين المدينين والدائنين لتخفيف العبء عن ميزانيات بلداننا، لتتسنى زيادة توفر الأموال للاستثمار الاجتماعي والتغلب على العقبات وعلى القيود المفروضة على الميزانيات، التي تمنعنا من المضي قدما في مشاريع البنى الأساسية الاجتماعية.

سنستمر في تسديد ديوننا الخارجية؛ ولا نستطيع أن نتكلم عن الديمقراطية الحقيقية إن لم نسدد الدين الاجتماعي. هذه مأساة ومصدر ضعف للديمقراطية في البلدان الفقيرة ولكنها ملتزمة بالديمقراطية التزاما جادا، كما هو الحال في إكوادور. وهذا الواقع يضعف الديمقراطية ويقوض الاستقرار الديمقراطي.

بالنسبة لموضوع الهجرة، هناك شيء مهم يجب أن يقال. إن تدفق المهاجرين بدافع البقاء الطبيعي على طول الخطوط المؤدية إليه لا يمكن وقفه بالحواجز المادية أو

وبسبب التهديد الخطير الذي يفرضه الصراع على المنطقة بأسرها، طرحت الاقتراح التالي في مؤتمر قمة رؤساء مجموعة ريو الذي عقد في كوسكو في أيار/مايو من هذا العام. حثت الأمين العام، السيد كوفي عنان، على أن يسخر مساعيه الحميدة لإعطاء دفعة حاسمة لعملية السلام في كولومبيا. ودعت حركات محاربي العصابات العاملة في ذلك البلد إلى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، والمشاركة في حوار مفتوح شفاف، مصحوب بمجدول زمني ذي مواعيد نهائية تناقشه وتوافق عليه الأطراف، من أجل التوصل إلى حل سلمي دائم للصراع الكولومبي. وقد استقبل كل رؤساء مجموعة ريو ذلك الاقتراح بحماس.

إن سفك دماء الأشقاء هذا، لم يعد مشكلة قاصرة على كولومبيا أو حتى دول الإنديز. إنه صراع يهدد بشكل متزايد سلم واستقرار العالم أجمع. ويجب أن نكون على حذر وأن نتصرف فورا قبل أن يصبح الوحش غير قابل للسيطرة عليه، ولذلك، فإنني، في هذا الحفل العالمي، أطلب من كل الأمم الحرة في العالم ألا تظل سلبية وأن تؤيد الأمين العام للأمم المتحدة بحسم في البحث عن سلام دائم في كولومبيا.

ومسألة الديون الخارجية يجب ألا يستمر التعامل معها باعتبارها مسألة اقتصادية بحتة أو إحصاءات باردة. يجب أن تدرس بشكل جاد بصفتها الحقيقية، أي كمأساة إنسانية اجتماعية حقيقية ناجمة عن المعاناة الهائلة التي تسببها بين أناس أبرياء. إنها عبء ثقيل جدا، يمنع تقدم البلدان الفقيرة، وإن كانت جادة، مثل إكوادور، التي تدير إنفاقها العام بتقشف شديد وانضباط مالي، وتكلفة اجتماعية كبيرة جدا، بغية الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية. وهذه البلدان الفقيرة، ولكن الجادة، تجري إصلاحات هيكلية كبيرة لتنظيم الترتيبات المتعلقة بالأجور والعمالة والضرائب. وهذه البلدان الفقيرة، ولكن الجادة، تكافح الفساد، والظلم الاجتماعي

الفساد، لأن هذه الظاهرة هي العدو الأول للديمقراطية، وبالتالي، للتنمية والازدهار بالنسبة للعديد من منطقتنا. تحتل مكافحة الفساد أعلى سلم أولويات خطة حكومتي. وهذا ما قلته أثناء حملتي الانتخابية، وأنا أعمل على الوفاء بما وعدت به.

وقد قامت حفنة من عديمي الأخلاق بالاستيلاء على أموال حكومية وودائع مصرفية، مستغلة الفرص السياسية والبيروقراطية. والآن، يستغل هؤلاء علاقتهم السياسية، والحماية التي يوفرها لهم محامون ذوو هيئة يتلقون أجورا عالية، فيسيء أولئك الأشخاص استغلال كرم البلدان التي توفر لهم الملجأ، ليتمتعوا بالأموال التي سرقتها من البلاد بمنأى عن العقاب - وهي سرقة لم تحطم اقتصاد دولتنا فحسب، ولكنها حطمت أيضا الأحلام والاعتزاز بالنفس، كما حطمت حق ملايين الإكوادوريين في العيش بكرامة.

ولذلك، من هذه المنصة، منصة الشرف والحريّة، منصة الإنصاف والديمقراطية، أناشد جميع دول العالم والنظم القضائية، في البلدان التي يحتجى فيها هؤلاء الأشخاص، أن تقدم دعمها الفوري وغير المشروط لتسليما الأشخاص المطلوبين من قبل نظام القضاء في الإكوادور، ليتسنى تقديمهم لمحاکمات عادلة وشفافة. وأطلب أيضا الدعم في إعادة تلك الأموال التي جرى الحصول عليها بطرق ملتوية.

لقد حشد ١٣ مليون مواطن إكوادوري طاقمهم للمضي قدما، وتمكّنوا في غضون ثمانية شهور، تحت قيادتي، من أن يخطوا خطوات واسعة مثيرة للإعجاب، كما يتضح من المؤشرات الاقتصادية. إذ تمكّننا من السيطرة على التضخم، حيث خفضنا معدل التضخم من ١٢,٥ في المائة إلى ٧,٣ في المائة سنويا، ونتوقع أن ينخفض إلى ٤ في المائة في السنة القادمة. وجرى تخفيض العجز في الميزان التجاري

القانونية. في القرون الأخيرة، التي اتسمت بالاستعمار، وأثناء النصف الأول من القرن العشرين، الذي اتسم بالحروب، غادر ملايين الناس أوطانهم وذهبوا إلى مكان آخر طالين اللجوء على أرض جديدة بين أناس كرماء. وهذا هو سبب مجيئهم إلى أمريكا التي فتحت ذراعيها بجنان لهم.

اسمحوا لي أن أقول لشعوب العالم الأول: إن التدفق الآن يسير في الاتجاه المعاكس، فأبناؤكم وأحفادكم يذهبون الآن إلى أماكن أخرى، ونحن نتساءل عن سبب عدم فتحكم الأبواب أمام المهاجرين. وأود أن أسأل: لو أن التاريخ، بما ينطوي عليه من أقدار غامضة، حملهم مرة أخرى إلى أراض أخرى، هل سيكون بوسعهم أن يحتجوا بأسباب إنسانية أو بالحاجة إلى المعاملة بالمثل لكي يُرحب بهم؟ نيابة عن أمريكا، اسمحوا لي أن أقول بأننا سنستقبل الآخرين مرة أخرى.

إن حكومتي ملتزمة، من خلال وزارة الخارجية، باتخاذ الاستعدادات وهيئة الظروف التي تيسر عودة آلاف الإكوادوريين الذين يريدون أن يعودوا إلى الوطن. وستوفر لهم الحماية من خلال برامج عريضة القاعدة لخدمة العائدين. وبالنسبة للذين يقررون البقاء في الخارج، نسعى إلى تأمين حماية مؤقتة للذين لا يحملون وثائق إقامة قانونية، مما يمكنهم من العيش في ظل ظروف طبيعية وبكرامة.

وتبذل حكومتي أيضا جهودا هائلة لتأمين الأموال والاستثمارات الأجنبية لاستحداث فرص العمل والحيلولة دون مغادرة مواطنينا بلدهم، مع حماية وحدة الأسر في نفس الوقت.

من دواعي الاعتزاز إنني أترأس حكومة تنفذ خطة استراتيجية من شأنها تمكين إكوادور من تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ومن المهام الأساسية لحكومتي اقتلاع

تعمل الحكومة الحالية من أجل المستقبل - ليس من أجل فترة رئاسية فقط ولكن لفترة الخمسين سنة القادمة. وفي السنوات الأخيرة، أجرت شركات التعدين العالمية الكبرى دراسة شاملة لقطاع التعدين، وأثبتت هذه الشركات أن لإكوادور إمكانيات ضخمة.

والآن، وقد بدأ بلدي يستعيد استقراره الاقتصادي، حولت حكومتي اهتمامها إلى التنمية الاجتماعية، لأن هذه الحكومة لن تسدد دينها الخارجي فحسب، بل ستسدد الدين الاجتماعي أيضا - وهو الدين الذي ألحق بشعبنا أفدح الضرر.

إن إكوادور بلد ذو موارد طبيعية وبشرية عديدة. بلد يفتح أبوابه للعالم، للاستثمار الأجنبي. وفي الحقيقة، أخذت الاستثمارات تعود، لأن تدفقات رأس المال الأجنبي إلى بلدنا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه زادت بنسبة ١٨٩ في المائة عما كانت عليه في نفس الفترة من السنة الماضية. إننا بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في قطاعات النفط والتعدين والمشاريع الكهرومائية والصناعات الزراعية والسياحة.

وإكوادور بلد ذو لمسة سحرية، وتنوع طبيعي مذهل، وتنوع ثقافي وعادات متباينة. وهي تقع في منتصف العالم، في شمال غرب أمريكا الجنوبية، وتضم كنوزا طبيعية مثل جزر غالاباغوس وغابات الأمازون المدهشة والبراكين المهيبة، مثل بركاني شيملاورازو وكوتوباكسي.

أخيرا، أود أن أقول إن سياسة إكوادور الدولية تركز على العمل من أجل ممارسة السيادة وتقوم على أساس مصالح الشعب الذي أتشرف بتمثيله، في إطار دعم لا يتزعزع لسيادة القانون.

لا يمكن فصل مستقبل المجتمع العالمي عن رفاهية كل شعب من شعوب الأرض. وإذا لم يكن مجتمعنا العالمي

بنسبة ٦٢ في المائة عما كان عليه قبل عام، أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وقد وقّعنا اتفاقية مع صندوق النقد الدولي فتحت لنا أبواب منظمات الائتمان المتعددة الأطراف، ونجحنا في فتح أبواب بلدنا أمام العالم، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٧٠ في المائة أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٣ عما كانت عليه في نفس الفترة عام ٢٠٠٢. كما زادت صادرات النفط بنسبة ٢٥ في المائة وزادت الصادرات غير النفطية بنسبة ١٢ في المائة.

وأصبحت الثقة ببلدنا واضحة لأن النظام المالي يعمل بطريقة أسلس. ويزداد مجموع الودائع باطراد، مسجلا زيادة مقدارها ٦ في المائة على مدى الشهور الستة الماضية. وازدادت احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة ٣٥ في المائة. كما أن الدين العام الخارجي، الذي بلغ ٨٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩، خُفض بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٣. وانخفض تصنيف بلدنا، بوصفه بلدا محفوفًا بالمخاطر في أسواق الائتمانات الدولية انخفاضًا كبيرا. مما لا شك فيه أن هذا إنجاز كبير لحكومتي، لأن المجتمع الاقتصادي الدولي يعرب من خلال هذا المؤشر عن ثقته بإكوادور.

إن لإكوادور إمكانيات ضخمة من الطاقة، حيث يبلغ ما تبقى من احتياطياتها نحو ١,٥ بليون برميل، كما توجد احتياطيات لا تزال في وضعها الطبيعي تقدر بنحو ٨,٩ بليون برميل.

وتعمل إكوادور على فتح أبوابها أمام العالم للاستثمار في قطاع الطاقة. إذ نعمل على تنفيذ عدد من المشاريع الكهرومائية، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، لنضاعف طاقتنا الحالية على توليد الطاقة.

سيرجيو فييرا دي ميلو ومسؤولي الأمم المتحدة الآخرين الذين ضحوا بأرواحهم خدمة للسلام.

عندما انفجرت حرائق برلين انبعثت آمال في حلول عصر جديد من التعاون والسلام خاليا من المواجهات الأيديولوجية. ومن المحزن أن تلك الآمال قد حُطمت - بسبب التطهير العرقي في البوسنة، ثم في كوسوفو؛ وبالفشل في إنهاء احتلال فلسطين، مما أدى إلى إحياء الانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ وبسبب القمع الوحشي لمطالبه الكشميريين بحقهم في تقرير المصير والحريّة من الاحتلال الهندي؛ وبسبب الحرب التي لا نهاية لها في أفغانستان والإهمال الدولي الذي أحدث مناخا يمكن فيه للتطرف والإرهاب أن يتفشى؛ وبسبب سلسلة الأزمات المالية الدولية وتفشي الفقر نتيجة للعولمة الاقتصادية غير المتوازنة.

لقد هز العمل الإرهابي الوحشي والمروع الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أسس النظام الدولي. وقد أضعف الرد على ذلك العمل تنظيم القاعدة، إلا أنه لم يقض على العناصر الموالية له. إذ شن الإرهابيون هجمات متكررة في جميع أنحاء العالم - في إندونيسيا وفي تونس وفي المغرب وفي المملكة العربية السعودية وفي روسيا وفي كينيا وفي بلدي باكستان.

لقد أدت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى تحول في السياسات الأمنية وغيرت من الحسابات السياسية والجغرافية. واتخذت باكستان قرارا استراتيجيا يقوم على مبادئنا الإنسانية والمصلحة الوطنية بدعم الحرب ضد الإرهاب. ولا يمكن التشكيك في نيتنا بأي شكل من الأشكال. فأفعالنا تتكلم بصوت أعلى من أقوالنا. وكانت قدراتنا محدودة ولكنها تتحسن باستمرار. ونحن نعمل بفعالية شديدة ضد تنظيم القاعدة والجهات المرتبطة به. ولقد عملنا أيضا ضد منظمات أو مجموعات أخرى متورطة في أي

عادلا ومنصفا وإذا لم تكن الشعوب حرة في الدفاع عن حقوقها المشروعة وفي الحصول على تطلعاتها لن يكون هناك سلم ولن يكون في وسعنا هزيمة الإرهاب أو القضاء على الفقر - أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إكوادور على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد لوسيو غيتيريز بوروبوا، رئيس جمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الفريق أول بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب الفريق أول بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الفريق أول بيرفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مشرف (باكستان) (تكلم بالانكليزية):

يسعدني بالغ السعادة أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تمنينا بانتخابكم. وأهنئ أيضا سلفكم معالي السيد يان كافان لقيادته الفعالة للدورة السابقة للجمعية العامة.

إننا نؤيد جهود الأمين العام كوفي عنان الرامية إلى بث إحساس جديد لمسألة الأمم المتحدة وحفظ مركزية دورها في تعزيز السلم والأمن العالميين. ونحيي ذكرى السيد

على أساس لون البشرة أو الأصل أو العقيدة أو الدين. وعقيدتنا دينامية تشجع التجديد والتكيف المستمرين من خلال عملية الاجتهاد - التفسير من خلال الشورى. ورؤية الإسلام ليست أسيرة لأي حقبة من التاريخ، بل هي حديثة ومستقبلية. ولا يجب الخلط بين الإسلام والرؤية الضيقة لحفنة من المتطرفين.

أعتقد أن الطريق إلى الأمام يتمثل في اعتماد استراتيجية ذات شقين لبناء الوئام، وتشجيع الاعتدال ومناهضة التطرف وكفالة العدالة. وأنا أسمى هذه الاستراتيجية بالاعتدال المستنير.

ومن جهة، يجب على الدول المسلمة أن تتحمل مسؤوليتها عن الإصلاح الداخلي والتجديد. إنهما على مفترق طرق. يجب عليها أن تبتذ التطرف والمواجهة. ويجب عليها أن تنضم إلى مسيرة الحضارة الإنسانية. كما يجب على تلك الدول معالجة العجز في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب عليها السعي للحصول على العلم والتكنولوجيا والتعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.

ويجب على المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان الغرب المتقدمة، أن يوفر الفك الثاني للكماشة في استراتيجية الاعتدال المستنير المذكورة. وبوسعه أن يفعل ذلك بالمساعدة على تسوية المنازعات السياسية والحالات التي تتعرض فيها الشعوب المسلمة للقمع كما هو الحال في فلسطين وكشمير، ورفض المحاولات لجعل الإرهاب مرادفاً للإسلام، وبمساعدة العالم الإسلامي في التخفيف من حدة الفقر وفي التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وللأمم المتحدة ذاتها دور حيوي تؤديه في تصور استراتيجية الاعتدال المستنير وتنفيذها.

وفي هذا السياق، من الواضح أنه لا بد من التوصل بسرعة داخل الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن طرق إعادة الاستقرار والأمن والسيادة للعراق. فلا يمكن السماح

شكل من أشكال الإرهاب. وستبقى باكستان في الصفوف الأمامية في مكافحة الإرهاب.

يجب أن تُشن الحرب ضد الإرهاب بشكل شامل، وعلى جبهة عالمية، وأن تتميز بالرؤية الثاقبة والتفهم. ولا ينبغي لهذه الحرب أن تقوض القيم الأخلاقية لمجتمعاتنا. ولا يجب أن تقع رهينة لمن يحاولون استخدامها ذريعة لقمع شعوب أخرى. كما لا يجب أن يسمح لها أن تؤدي إلى صدام بين الحضارات - صدام بين الإسلام والغرب.

ومن المؤسف أن الأديان العظيمة - التي ينبغي أن تكون مصدر الأمل والتسامح والسلام - ينظر إليها باعتبار أنها تصارع بعضها بعضاً. العديد من المسلمين يعتقدون أن عقيدتهم الخالدة تُصوّر في هيئة شيطانية. ويرون أن الشعوب المسلمة تتعرض إلى قمع وحشي لأنها تطالب بالحرية والمساواة، أو أنها مستهدفة بالتمييز أو ما هو أسوأ من ذلك. ومن جهة أخرى ينظر الغرب إلى العالم الإسلامي باعتباره متقلبا وعدائيا ومصمما على تقويض قيم الغرب. وغالبا ما يُنظر إلى المسلمين باعتبارهم متطرفين وإرهابيين.

وإزاء هذه الخلفية المتمثلة في هذا الوسط المتقلب، أثارت الحرب الأخيرة في العراق ردود فعل سلبية في معظم البلدان العربية والإسلامية.

وتستدعي هذه اللحظة من التاريخ الإمعان في التفكير وفحص الدوافع والعمل. إن نظرية الصدام بين الحضارات نظرية تدعو إلى السخرية. يجب علينا أن نسد فجوة سوء التفاهم بين الإسلام والغرب. ويجب علينا أن نكون عناصر حفازة للتغيير، وليس متنبئين بالقدر المشؤوم.

إن الإسلام عقيدة سلام ووئام وعدالة. الإسلام هو الديمقراطية في حالة العمل. وهو دين ينهض بحقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية وعدم التمييز وحرية التعبير عن الرأي. وحماية الأقليات أحد عناصر الإيمان في الإسلام. وهو لا يميز

وستواصل باكستان الإسهام في اعتراض القاعدة والإرهابيين المقترنين بها واعتقالهم. وستزيد من تكثيف تعاوننا الاقتصادي مع أفغانستان. ومن الضروري ألا تستخدم الأراضي الأفغانية من قبل دول ثالثة للتدخل أو للإرهاب.

قد وصفت جامو وكشمير عن حق بأنها أخطر نزاع في العالم. وبمسك الحل العادل لهذا النزاع بمفتاح السلام والأمن في جنوب آسيا. ويسرني أن الهند قد تراجعت عن تجربتها الخطرة الفاشلة في دبلوماسية الإرغام في العام الماضي. وبرغم أن بعض التحسن قد طرأ على المناخ السياسي، فإن الهند تواصل قمع كفاح شعب كشمير المشروع من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وهي ترفض الجهود التي تبذلها باكستان لإجراء حوار لمناقشة نزاع كشمير وحله بصفة نهائية.

وتحتج الهند بالإرهاب عبر الحدود سبباً لرفض الحوار، وهي تعلم حق العلم أن كفاح شعب كشمير كفاح أصيل. وتسعى الهند لاستغلال الشعور الدولي المعادي للإرهاب في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر لترع المشروعية عن الكفاح الكشميري من أجل الحرية. ولكن الهند هي التي على العكس من ذلك تنتهك القانون الدولي برفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كشمير بشكل منتظم.

ومرة أخرى أوجه الدعوة للهند من هذا المنبر للانضمام إلى باكستان في حوار متصل لتسوية النزاع في كشمير. ولدي اقتناع بقدرتنا على إيجاد حل عادل مقبول للهند وباكستان، وفوق كل شيء، لشعب كشمير، إذا ما توافرت النوايا الحسنة. كما أدعو الهند إلى أن تشارك باكستان في مراعاة وقف كلي لإطلاق النار على طول خط المراقبة في كشمير.

بأن يظل العراق جرحاً غائراً. فهذا من شأنه أن يحدث تأثيراً على المنطقة، ويمكن أن يُكسب الحملة على الإرهاب والتطرف بعداً جديداً. ويجب أن يمكن توافق الآراء الذي يتم التوصل إليه من خلال عملية سياسية شاملة الشعب العراقي من تحديد تسلسل الخطوات المؤدي إلى قيام حكومة عراقية كاملة التمثيل، وإنهاء الاحتلال. وينبغي أن يتولى العراقيون السيطرة على مواردهم وعلى مصيرهم السياسي بأسرع ما يمكن. ويجب أن يتلقوا الدعم الكامل في بناء الأمن وإعادة إعمار بلدهم من المجتمع الدولي، بما فيه جيران العراق والبلدان العربية والإسلامية. وستكون باكستان على استعداد لمزيد المساعدة في عملية عربية إسلامية جماعية مآذون بها من الأمم المتحدة لمساعدة أهل العراق، وذلك إذا ما أرادوا هم منا ذلك.

ومن شأن إحراز تقدم في الدعوة للسلام المقترن بالعدل في الشرق الأوسط أن يركز الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في العراق. وقد أحييت خطة الطريق التي اقترحتها المجموعة الرباعية آمال السلام العادل الشامل في وقت سابق، من هذا العام، ثم انطفأ بريق تلك الآمال بشكل مطرد. ولكن الفشل ليس أحد الخيارات المطروحة على الإطلاق. ومستقبل الشعب الفلسطيني هو العامل الأساسي في تحديد التصورات العامة والسياسية في العالم الإسلامي بأسره. ولن يهشم المتطرفين سوى إحراز التقدم صوب سلام عادل. ويجب لذلك أن نشط في تنفيذ خارطة الطريق بإخلاص، ويجب أن تحقق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود معترف بها.

ويجب أن نكفل النجاح في تنفيذ عملية بون في أفغانستان. وينبغي توسيع نطاق القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وزيادة عددها لضمان الأمن وبسط حكومة الرئيس قرضاي سيطرتها على جميع بقاع أفغانستان.

لا تملك ما يؤهلها على الإطلاق للطموح إلى عضوية دائمة في مجلس الأمن.

ونحن الآن في بداية ألفية جديدة. وهذه لحظة من لحظات التاريخ الحاسمة. يجب علينا أن نقرر ما إذا كنا سننطفئ مع التيارات التي تهدد بالمواجهة والتهيار الحضارات، أم سنستجمع الإرادة الجماعية لرسم مسار التاريخ صوب مجتمع عالمي يسوده السلام والتعاون. وتقع على عاتق القادة المجتمعين هنا مسؤولية كبرى في إنقاذ عالمنا من الحرب والعنف، ومن الفقر والمرض، في الإنصاف من الظلم والإفقار، اللذين يولدان اليأس والتدمير، وأخيراً في تشييد صرح عالمي جديد للسلام والرخاء لجميع الشعوب وجميع الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بيروز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيد فيسنت فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

اصطحب السيد فيسنت فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة إلى داخل قاعة الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيسنت فوكس رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وستكون باكستان على استعداد أيضاً للتشجيع على توقف العنف داخل كشمير. بما يفرض التزامات وقيداً متبادلة على القوات الهندية وعلى حركة تحرير كشمير. وهل لي أن أضيف أنه إذا كانت الهند قلقة حقاً بشأن التسلسل عبر خط المراقبة فإننا نطلب إليها الموافقة على وضع آلية مقبولة لرصد هذا التسلسل من كلا جانبي الخط. ويمكن زيادة عدد فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان تحقيقاً لهذا الغرض بالذات.

وبغض النظر عن التصدي لمسألة كشمير، يتطلب الأمن المستدام في جنوب آسيا من الهند وباكستان اتخاذ تدابير لكفالة ضبط النفس المتبادل في المجال النووي والحفاظ على توازن في الأسلحة التقليدية. ومن دواعي الأسف أن الهند قد بدأت في عملية تكديس هائل لقدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، من طائرات هجومية متقدمة، وقذائف تسيارية وانسيابية، ومنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وغواصات نووية، وحاملة طائرات. وسيؤدي هذا لزعزعة الاستقرار في جنوب آسيا، وتآكل الردع الاستراتيجي. ويجب على الدول الراغبة في السلام والاستقرار والأمن في جنوب آسيا، والمعارضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، أن تراجع قراراتها بتقديم هذه الأنظمة من الأسلحة الاستراتيجية الرئيسية للهند. ويجب عليها أن تسهم في الحفاظ على ضبط النفس في مجال التسلح، وعلى التوازن العسكري في جنوب آسيا.

وقد عززت أزمات العقد المنصرم وصراعاته أهمية الأمم المتحدة بدلاً من أن تقلصها. فلا تزال الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي للحوار والدبلوماسية، ولا بد من تعزيزها. ويجب أن يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فيه. فلن تؤدي إضافة أعضاء دائمين جديداً إلا إلى توسيع شقة التفاوت وانعدام المساواة. فالدول التي تحتل شعوباً أخرى وتقمعها، وتتحدى قرارات المجلس،

في تاريخ الحضارة الإنسانية. وإعلان الألفية مرشد لا بديل عنه لكيفية التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل.

وقد حققت المكسيك تقدما كبيرا فيما يتعلق بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام الأقليات والصحة والتعليم، وعلى التحديد تخفيض مستوى الفقر وتحسين توزيع الدخل، على نحو ما يتجلى في التقدم الحاسم والسريع الذي أحرزناه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد قطعنا ثلث الطريق صوب تحقيق تلك الأهداف في العامين الماضيين وهدمنا وسنحققها بصورة أساسية بحلول عام ٢٠١٠، وذلك قبل حلول التاريخ المستهدف في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من أن المكسيكيين رجالا ونساء لن يرضوا بمجرد تحقيق تلك الأهداف، فنحن نعلم أننا على المسار الصحيح. وقد حان الوقت لآلا نهرب من التحديات، بل أن نكون مفعمين بالأمل في جهودنا المشتركة وعملنا كفريق. ولدينا الشعور نفسه إزاء الحالة الدولية وكذلك في السياق الوطني.

ولذلك، إن المكسيك، اقتناعا منها بشرعية منظماتنا ومنفعتها وأهميتها، تنادي من هذا المحفل العالمي السامي بتقاسم المسؤولية الدولية. وهذه الجمعية، أكثر المحافل تمثيلا للبشرية، هي أنسب محفل للمناداة بالعمل الجماعي. وقد ناقشنا هنا المشاكل العالمية الكبرى، وجعلنا الحوار حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول. ولذلك، يجب أن نركز جهودنا هنا على تحقيق السلام المشترك والأمن والتنمية.

هذه هي أول مناقشة عامة لجمعيتنا منذ حرب العراق. وتقف منظماتنا في مفترق طرق حرج وبالغ الأهمية. وقد أضرت الهجمات التي وقعت في بغداد بمنظمتنا وسببت أذى لنا جميعا. فالهجوم على الأمم المتحدة هجوم على جميع

الرئيس فوكس (تكلم بالإسبانية): اسمحوالي في البداية أن أعرب عن سروري لرؤية ممثل لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يترأس الجمعية العامة. وأرجو منكم، سيدي، إبلاغ تحياتي إلى الأمين العام كوفي عنان مصحوبة بتقديرنا التام لقيادته، التي أعطت منظماتنا هذه زحما جديدا. وأرجوكم أيضا إبلاغه وإبلاغ جميع موظفي الأمم المتحدة خالص تعازينا بمناسبة وفاة السيد سيرجو فييرا دي ميلو.

إننا نعيش في عالم تسوده توازنات هشّة ومحفوفة بالمخاطر، ناجمة عن عجزنا الجماعي عن تحقيق سلام حقيقي ورفاهية مشتركة في سياق الشرعية الدولية. ونحن نشهد اليوم عولمة اقتصادية تؤدي إلى اختلالات كبيرة تضر بالبلدان النامية، ولا سيما أفقرها. ونواجه أيضا عولمة العنف، ونعاني من تهديدات الإرهاب وأيضا من مكافحته، وكذلك من الجريمة الدولية المنظمة التي تضعف الأمن العام وتعرض سلام العالم للخطر.

ونحن نتشاطر هذه المشاكل وأيضا مسؤولية إيجاد حلول لها. ولا يوجد بلد، كبير أم صغير، يمكنه أن يتغلب بمفرده على تحديات الحاضر أو التحديات التي يتعين عليه أن يتصدى لها بنجاح في المستقبل. والموقف الذي سيكون أساسيا في التصدي للتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين والتنمية هو تحمل المسؤولية المشتركة فيما بين جميع الأمم.

تدرك المكسيك أنه يمكننا، نحن شعوب الأمم المتحدة، بالتضامن معا، كفالة التخلص نهائيا من الجوع والتعصب والتهميش والجريمة وعدم الشرعية. وبالعامل معا يمكننا كفالة حق كل فرد في العيش متمتعًا بالكرامة الإنسانية، وحق الأجيال القادمة في النمو والتنمية والإسهام

لقد ظللنا دائما أمة ملتزمة بالسلام، ومقتنعة بأن الحوار والتفاوض والقانون أدوات فعالة لتسوية الصراع. واليوم، نؤكد من جديد على أن الوقت قد حان لإيلاء تركيز خاص للعمل الدبلوماسي وللعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة. ونظرا لإمكانية العالم الحالية في التدمير، فقد آن الأوان لكي نضمن أن تحظى الدبلوماسية والتفاوض بأولوية الاهتمام فيما يتعلق بالمنازعات الدولية. وإذا تؤكد المكسيك مجددا على المبادئ والقيم التي تحكم تصرفاتنا على المسرح الدولي، فإنها تنادي بالسلام والتعاون الدولي، لكي تتمكن، معا، من تعزيز السلام الدولي والأمن والتنمية بصورة فعالة.

ويعلمنا التاريخ أنه، ما لم نجر معالجة أوجه التفاوت الاجتماعي والظلم والتمييز والتعصب وعدم التعاون الدولي، فإننا سنظل نعاني من التهديدات الحالية مثل الإرهاب. وتلتزم المكسيك التزاما قاطعا بمكافحة الإرهاب. ولا تقتضي مكافحة الإرهاب تعاوننا دوليا أفضل وأكثر قوة فحسب، بل تقتضي أيضا نهجا جديدة للشرعية الدولية. ولن تكون مكافحة الإرهاب فعالة بدون اعتراف جديد بالقانون الدولي وبمنظومة للأمم المتحدة لديها قدرات وافية على ضمان الامتثال لهذا القانون.

ولا بد لنا من أن نجابه هذا وغيره من التحديات باعتماد نظرة شاملة إلى مسؤوليتنا عن المحافظة على السلام وإعادةه في العالم اليوم، بينما نعالج الأسباب الهيكلية للصراعات. وتقتضي مواجهة تلك التحديات قدرات مستدامة على منع الصراع، وحشد الإرادة السياسية وتوجيه تخصيص الموارد توجيهها استراتيجيا.

وهذا المنظور لا يمكن أن تسهم به إلا هذه المنظمة العالمية، الهيئة الوحيدة من نوعها التي تحظى بالشرعية والخبرة والقدرة على جمع الشعوب والقوة الأخلاقية لتنسيق جهودنا

أعضائها. وقد أطلقت الأحداث في بغداد شرارة مناقشة ترقى إلى مصاف أكثر المناقشات أثرا في تاريخ الأمم المتحدة. وبصفتنا بلدا غير عضو دائم في مجلس الأمن، وقبل كل شيء بلدا يضطلع بمسؤوليته بصفته عضوا في المجتمع العالمي، ظللنا ملتزمين بمبدأ السعي للتوصل إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية. بما يتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئنا نشارك بنشاط وبصورة بنّاءة في التفاوض بشأن القرارات، ونحن مقتنعون بأن هذه القرارات ستؤدي إلى إعادة السيادة والاستقلال الكاملين إلى الشعب العراقي بصورة عاجلة. وإحدى أعلى أولويات منظماتنا هي إعطاء زخم لعملية إعادة السيادة، بما ينجم عنه إنشاء حكومة تمثيلية للعراقيين رجالا ونساء.

وتقتضي منا مناقشة مسألة العراق أن نفي بالتزاماتنا وأن نغير الطريقة التي نفكر بها في هذه الالتزامات عندما يكون استخدام القوة أمرا شرعيا، وفقا للميثاق. ومن المهم بصورة أساسية أن نقوم باستعراض التزامات الدول بغية التقيّد بالقانون الدولي والآلية الموجودة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن. والاتفاقات التي تتوصل إليها والإصلاحات التي نحققها ستقرر بصورة كبيرة وجوهرية مصير فعالية الأمم المتحدة والأداء السليم للعمليات الجماعية لصنع القرار التي يتركز عليها النهج المتعدد الأطراف.

وبالإضافة إلى العراق، يتابع العالم عن كثب التحديات الرئيسية الأخرى. وكما لاحظنا اليوم، فإن المهمة الناقصة المتمثلة في صنع السلام في الشرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا والبلقان تنطوي على تهديدات وتحديات للأمن الدولي. وتمثل زيادة التوترات في آسيا مصدرا خاصا للقلق، في ضوء تطوير أسلحة التدمير الشامل.

لمكافحة الإفلات من العقاب. والرابع هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والخامس هو زيادة فعالية صنع القرار.

ولا بد لنا من تنشيط الالتزام الذي تتعهد به الدول لمراعاة القواعد العالمية. ويجب أن تركز الإصلاحات على أداء نظامنا المتعدد الأطراف. ويوضح عمل مجلس الأمن هذه الحاجة. ولا شك أن النقاش بشأن تكوينه يشمل الحاجة إلى جعله أكثر تمثيلاً وبالتالي زيادة شرعيته. ومع أن الموضوع الرئيسي هو عمل مجلس الأمن واحترام قراراته، فإن المناقشات في العقد الماضي انصبّت على توسيع عضويته واختيار أعضاء دائمين جدد.

لا قيمة للنظر في زيادة عضوية المجلس إذا كانت القرارات التي يصدرها لا تحترم وتفتقر إلى تفسير مشترك لنطاق أحكامها. يجب أن نضمن أن يكون التمثيل من النوع الصحيح، وأن نحد من استعمال حق النقض وأن ننظمه، وأن ندعو إلى قدر أكبر من الشفافية وإلى إيجاد علاقة أكثر توازناً مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الجمعية العامة.

يجب أن نضمن ألا يتجاوز المجلس صلاحياته وألا يتهرب من تحمل مسؤولياته. دعونا نفكر بصورة ديمقراطية. دعونا نسعي إلى تحقيق التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. دعونا نجراً على تحقيق إصلاح الجمعية العامة على نحو يتضمن الحفاظ على طبيعتها بوصفها محفلاً برلمانياً عالمياً، دون التخلي عن قدرتها على اتخاذ القرارات والتصرف في الوقت المناسب. دعونا نفكر في نظام أمن جماعي من نوع جديد يكون فعالاً ومتوازناً، وقادراً على العمل بتوجيه من هيئتنا الديمقراطية وحدها - الجمعية العامة.

بفعل القصور الذاتي، أصبح كل جهاز رئيسي من أجهزة منظمتنا يتصرف على نحو منقطع عن الأهداف

لمصلحة السلام والرفاه العام. ويقتضي منا الرد على التحديات العالمية التي تواجهنا جهداً سياسياً قوياً من جانب جميع الأمم - وهو جهد لا يمكن أن ينشأ إلا من داخل هذه القاعات.

والمكسيك بوصفها دولة بذلت دائماً قصارى جهدها بغية تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة، وظلت مقتنعة بصلاحيه المبادئ والقيم التي أدت إلى قيام هذه المنظمة، تجدد التزامها الصارم بالأمم المتحدة وتمثلها.

ولا يمكن بناء السلام على أساس الحواجز أو الجهل. فالأمن الحقيقي والسلام الدائم بين الأمم يستندان إلى التفهم المتبادل والإيمان الواضح بالمعاملة المتساوية لجميع الدول - وهي مثل تطورت بمرور الوقت داخل هذه المنظمة.

إن صلاحية هذه المنظمة لا يمكن إنكارها. وتحدد المكسيك تأكيد ثققتها في الترتيبات المتعددة الأطراف. لقد أيدنا نداء الأمين العام للتقدم بأفكار ابتكارية ونهج تستهدف إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نتفق مع رأي الأمين العام أن النظام الدولي يعيش في أزمة ومع ندائه بإجراء إصلاح أساسي في الأمم المتحدة. وفي إمكان الأعضاء أن يطمئنوا على أن المكسيك ستبذل كل جهد دبلوماسي ممكن لإصلاح وتحديث منظمتنا، الذي تستلزمه الحالة الدولية. وترى المكسيك أن الإصلاح الحقيقي لا بد أن يستند إلى خمسة مبادئ توجيهية محددة.

الأول هو تعزيز نظام أمننا الجماعي بغية ضمان الاستجابات العاجلة للأزمات وصنع القرار الجماعي الذي يتسم بالشفافية. والثاني هو ضمان تقديم الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، لا سيما في أقل الدول نمواً. والثالث هو ضمان احترام سيادة الدول واستقلالها والتأكيد في نفس الوقت على شرعية وقانونية الجهود الدولية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد غيرهارد شرودر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية.

اصطُحِب السيد غيرهارد شرودر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بالسيد غيرهارد شرودر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غيرهارد شرودر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية): وقدم الوفد نصاً بالانكليزية: أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين وأتمنى له كل نجاح في عمله. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر لسلفه، الرئيس كافان، على تفانيه في رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيانات التي أدلت بها الرئاسة الإيطالية باسم الاتحاد الأوروبي.

هذا العام له دلالة خاصة بالنسبة لعمل ألمانيا في الأمم المتحدة. فالتاريخ مُذَكَّر ومرشد لنا على السواء. فقبل ٣٠ عاماً تقريباً، في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، رحبت الأمم المتحدة بعودة ألمانيا إلى أسرة الأمم. وقد عمل سلفي، المستشار الاتحادي ويلي براندت، على تمهيد الطريق أمام هذا التحرك. وقد أعطى موقفه المعادي للفاشية شعوراً بالثقة لألمانيا. وقد تجاوز التزامه القومي بالانتماء الدولي سياسة الانفراج في الصراع بين الشرق والغرب الذي كان قائماً في ذلك الوقت.

ووجه المستشار في عام ١٩٨٠ نداء عاجلاً إلى المجتمع الدولي من خلال تقرير معنون "North-South، A Programme for Survival" (الشمال - الجنوب، برنامج للبقاء). وكتب في ذلك التقرير:

والمقاصد الرئيسية للأمم المتحدة. يجب أن يُربط جدول أعمال التنمية بمنع نشوب الصراعات على نحو أفضل، ويجب أن تتضمن أنشطة بناء السلام آليات تضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية. ولهذا السبب، يجب أن نفكر أيضاً في طريقة لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن ننظر فيما إذا كان بوسعنا وينبغي لنا أن نحوله إلى مجلس أمن اقتصادي واجتماعي.

تؤمن المكسيك بأنه ينبغي للإصلاح أن يجعل الأمم المتحدة متمشية مع متطلبات عالم يتغير بصورة مستمرة، لكي تساعدنا على التغلب على الثغرات الموجودة والتحديات الجديدة. والآن، انطلاقاً من إخلاصنا لمبادئ وقيم ومثل منظمتنا، يقع على عاتقنا التزام ببناء هيكل دولي جديد يتطلع إلى المستقبل، ويُخَلِّف وراءه الصراعات والتراعات الأخوية القاتلة، ويفتح سبل تفاهم وتعاون دولي جديدة، ويفتح مسارات جديدة للسلام، والأمن الدولي والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس دولة المكسيك على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد فينسينتي فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، من قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أكوستا بونيلا (هندوراس).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد غيرهارد شرودر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية

لكننا أيضا نتحمل جنبا إلى جنب مع شركائنا في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، مسؤولية عسكرية، حيث لا سبيل آخر البتة إلى ضمان السلام وحماية الأرواح البشرية. وينتشر اليوم في بعثات السلام الدولية ما يزيد على ٩ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة والشرطة الألمانية. وأولويتنا العليا تكمن في التزامنا بالسلام في أفغانستان. إن ألمانيا مستعدة للمحافظة على التزامها هناك في المدى البعيد، ونحن مستعدون لزيادة هذا الالتزام بما يتجاوز النطاق الحالي. وأساس هذا الالتزام ميثاق الأمم المتحدة نفسه.

لقد أخذت ألمانيا على نفسها في معاهدة التوحيد عهدا بعدم نشر قواتها المسلحة إلا في إطار الميثاق. فالميثاق يزودنا "باللبنة الأساسية لضمان أن تكون إنسانيتنا المشتركة جامعة بالفعل، ومبنية على قيم مثل التسامح والكرامة". كانت تلك كلمات سيرجيو فييرا دي ميلو الذي سقط في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ضحية هجوم إجرامي غادر في بغداد. وقد قتل إلى جانبه ٢٢ شخصا آخر، من بينهم العديد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في خدمة الشعب العراقي وطموحاته من أجل مستقبل أفضل.

إننا نشعر بالأسى العميق لفقدان هؤلاء، ومن واجبنا إجلال ذكراهم بإكمال المسيرة التي بدأوها. إن ردنا يجب أن يتمثل في تعزيز دور الأمم المتحدة والتزامها في العراق. فالأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تضمن الشرعية اللازمة لتمكين الشعب العراقي من إعادة بناء بلده بسرعة في ظل حكم تمثيلي مستقل. وألمانيا مستعدة لدعم مثل هذه العملية. إننا مستعدون لتوفير المساعدة الإنسانية والفنية والاقتصادية، وبإمكاننا أيضا العمل على تدريب أفراد الأمن العراقيين.

إن الإرهاب الدولي، وسقوط بعض الدول والمخاطر المترتبة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، تشكل جميعها

"تستدعي عوامة الأخطار الناتجة عن الحرب والفوضى والتدمير الذاتي وضع سياسة محلية تتجاوز الحدود الوطنية".

نحن ملتزمون التزاما قويا بهذه المهمة، وأعتقد أننا، نحن الألمان، لسنا الوحيدين الملتزمين بها، لأن التاريخ مرشدنا، كما قلت. إنه يوجهنا نحو تعاون دولي مكثف، برعاية الأمم المتحدة طبعاً، ويجب علينا أن نعمل على تقوية هذا التعاون من خلال إصلاحات شجاعة. إنه يوجهنا نحو نظام عالمي يقوم على سيادة القانون وكرامة الإنسان، وعلى حكم جيد يتسم بالمسؤولية، وعلى رخاء يتشاطره فعلاً جميع الناس. إنه يوجهنا نحو الأمن والسلم من خلال نظام شامل لمنع نشوب الصراعات. يجب أن نتصرف بتصميم من خلال انتهاج استراتيجية فعالة متعددة الجوانب حيثما تعرض السلام للخطر وحيثما انتهكت حقوق الإنسان. ولكننا يجب أن نتصرف بنفس التصميم أيضاً لمنع نشوب الصراعات وإقامة هياكل مستقرة ليتمكن الناس من تصريف شؤون حياتهم بحرية وتسامح فيما بينهم.

قبل ٣٠ عاماً تقريبا كانت ألمانيا بلداً محدود السيادة، يقسمه الستار الحديدي. والآن، ألمانيا دولة ذات سيادة، دولة مدنية في وسط أوروبا. إننا نعيش في مجال مشترك من الحرية، وسيادة القانون، والرخاء والمسؤولية الاجتماعية. وهذا يبين أن التقدم نحو العدالة والسلام ممكن بالفعل، ونحن لن نتوقف عن دعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية في أي مكان من العالم، سواء كان ذلك في الشرق الأوسط، أو في أفريقيا، أو في أي منطقة أزمة أخرى. وإننا، إذ نضع في اعتبارنا تاريخ بلدنا ذاته، إنما نتحمل بالفعل المسؤولية عن اتباع سياسة سلام تعاونية. وإننا نقوم بذلك بالاعتماد على الوسائل الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

أن الانتماء من جديد إلى المجتمع الدولي لا يعني بالنسبة إليهم مزيداً من الحرية والأمن فحسب، بل ويعود عليهم بفرص إنمائية أفضل وبمصلحة أكبر في المجتمع.

إن مما لا شك فيه أننا قطعنا شوطاً كبيراً باتجاه تحقيق أهدافنا المشتركة المكرسة في الميثاق. فقد أصبح عدد البلدان التي تتمتع بحكم ديمقراطي أكثر منه في أي وقت مضى. وأتاحت جهودنا المتضافرة الفرصة لعدد أكبر من البشر لتجاوز مرحلة الفقر. ولكن علينا أيضاً أن نلاحظ أن الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه لم تسد بعد، وأن الانتصار على الجوع والظلم والقمع ما زال بعيد المنال. لذا، تظل مهمة استئصال الفقر تمثل جانباً حتمياً من سياساتنا الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار.

لقد انخفض مؤخرًا عدد الحروب بين الدول بشكل ملحوظ. ففي البلقان، مثلاً، أتاح التحرك الحازم لحلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة وضع حد لحروب معينة ومنع أخرى من النشوب. بيد أن عالمنا غداً مكاناً أقل أمنًا بكثير، وهذا لا يعود تاريخه فقط إلى الهجمات الإرهابية الممجية التي وقعت في نيويورك وواشنطن، أو بالي أو الدار البيضاء أو موسكو أو حربة. والتهديدات الجديدة التي ليس في وسع أي بلد في العالم أن يتصدى لها بمفرده إنما تجعل التعاون الدولي أكثر ضرورة من أي وقت مضى. كذلك، تتطلب مواجهة هذه التهديدات وضع استراتيجيات جديدة، وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في ما إذا كانت الأدوات المتاحة لدى الأمم المتحدة لا تزال ملائمة لمعالجة هذه التحديات الجديدة. إننا جميعاً نتحمل أيضاً مسؤولية ضمان حماية الناس وحقوقهم في الحالات الأخرى بخلاف الحروب الدائرة بين الدول. علينا حمايتهم من الإبادة الجماعية وكذلك من آثار العنف العشوائي. وإن ثمة حاجة إلى التزام سياسي بالوقاية الشاملة على نحو يزيد من تعزيز تفرد الأمم المتحدة بحق استخدام القوة، فضلاً عن تعزيز مؤسسات القانون الدولي.

تهديدا لأمننا المشترك. والسؤال البديهي هو: ما الذي يجب عمله لتعزيز الأمن بصورة حقيقية؟ إن علينا أن نقبض على الإرهابيين وأسيادهم وأن ندمر بنيتهم التحتية. ولا يجوز أن يكون ثمة أدنى شك في أنه يتوجب علينا منع أي محاولة للمضي في نشر الأسلحة النووية. ويتعين علينا أن نعزز "نظم التفيتش وممارسة سياسة مراقبة نزع السلاح".

بيد أن التاريخ بل وتجربتنا الخاصة يعلماننا أن اتباع أي استراتيجية تركز بشكل ضيق على الجيش والشرطة إنما من شأنه أن يفضي إلى الفشل الحتمي. فما نحتاج إليه يكمن في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والقتل. إن محاربة التعصب تستوجب منا ضمان الأمن الاجتماعي والمادي بل والثقافي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا استناداً إلى مفهوم عريض للأمن. وإذا أردنا أن نعاقب على الأعمال الممجية يتعين علينا في الوقت نفسه أن نضع حداً للتصرفات المنافية للقانون. هنا بالفعل تكمن المهمة الأساسية للمحاكم الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية.

وإذا أردنا أن نكسب قلوب الناس وعقولهم من أجل الحرية والسلام والمجتمع المنفتح، وجب علينا تمكينهم من أداء دور أكثر فعالية في المجتمع ومن بناء حياة أفضل لأنفسهم، وإتاحة مناخ آمن يعيشون فيه. وأفغانستان مثال صالح على ذلك. فقد نجح المجتمع الدولي هناك في تحرير الشعب الأفغاني من بلاء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة.

وفي الوقت نفسه، ساهم مؤتمر بيترسبرغ المعني بأفغانستان الذي عُقد في بون تحت رعاية الأمم المتحدة في وضع إطار سياسي لإعادة بناء البلد. وهذه العملية بحاجة إلى دعمنا المتواصل، وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يبدي التزاماً ثابتاً بمهمة تعزيز الأمن. فعلى المدى البعيد، لن يمكن كسب المعركة ضد الإرهاب إلا إذا لمس الناس فوائد حقيقية منها على مستوى حياتهم اليومية. فهذه بحاجة إلى التيقن عملياً من

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا.

أصطحب السيد كارلوس ميسا - غسبرت، نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يشرفني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد كارلوس ميسا - غسبرت، نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ميسا - غسبرت (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. ونتمنى له كل النجاح.

في الوقت نفسه، يسرني أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نقدر كثيرا جهوده من أجل السلام والتعاون بين الدول. ولذلك أغتتم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم شعب بوليفيا وحكومتي، عن حزننا، وتضامننا في مواجهة الهجمات الإرهابية على مقر الأمم المتحدة في بغداد، والتي تثبت مرة أخرى الضيق ببعثة لحفظ السلام وعدم الفهم لها، وهي السبيل الوحيد في سعينا إلى حل الصراعات.

إن هذه المحاولة تقوي عزيمتنا على مكافحة الإرهاب في أي شكل من أشكاله وبدون تقديم أية تنازلات، ولكنها تُظهر لنا في الوقت ذاته الحاجة إلى دعم الجهود المشتركة بين دول العالم بسياسات تُناقش وتُعتمد في الأمم المتحدة. فهذه المنظمة وهيئاتها محفل أساسي يمكن فيه سماع صوتنا وصوت كل بلدان العالم. ولذلك، نعتقد أيضا أن الإصلاحات المطلوبة لإعطاء مجلس الأمن قدرا أكبر من المرونة والتوازن بغية ضمان مشاركة أكبر في عملية صنع القرار.

إن الأحداث المؤسفة التي شهدناها مؤخرا قد دفعتنا مرة أخرى إلى إعادة النظر في الطريقة التي حددتها دول

إن علينا، في إطار الأمم المتحدة، أن نحشد قوانا لإطلاق عملية الإصلاح المؤسسي التي طال انتظارها. وحكومتنا تؤيد تأييدا مخلصا وكاملا ما قدمه الأمين العام من اقتراحات. وعلينا أن نتفق على أسلوب عملنا في المستقبل من أجل ضمان توزيع أفضل للقدرات والمهارات والموارد النادرة. كما أنني أشاطر رأي الأمين العام أن شرعية مجلس الأمن تتوقف على مدى تمثيله لجميع الأمم ولجميع المناطق. صحيح أن المجلس يحتاج إلى إصلاح وتوسيع، لكنه يحتاج في الوقت نفسه، وبالدرجة الأولى، إلى إشراك مزيد من ممثلي البلدان النامية. دعوني أؤكد مجددا هنا أن ألمانيا مستعدة لتحمل مسؤولية أكبر في سياق هذا الإصلاح.

إن عالم القرن الحادي والعشرين يفسح لنا، نحن سكانه، مجالا شاسعا للتغيير، إلى الأفضل أو الأسوأ. ونظرا لكثرة الفرص والأخطار الهائلة المقبلة، لا خيار لنا سوى الاجتهاد لتحقيق شراكة دولية أكبر وتوسيع تعددية الأطراف وتعزيزها. ولن تتمكن من جعل عالمنا مكانا أكثر أمانا إلا إذا استطعنا أن نجعله أيضا أكثر عدالة ومساواة. ولهذا الغرض نفسه، وقبل كل شيء، أنشأ المجتمع الدولي الأمم المتحدة. وتلك هي ولايتها. فلنتضامن معا لجعل الأمم المتحدة أقوى. ولنضمن لها القدرة على أداء ولايتها لصون السلم والأمن الدوليين ولتحقيق مزيد من العدالة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد غيرهارد شرودر، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد كارلوس ميسا - غسبرت، نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا

وتحسين مساهمة القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل، وخفض التفاوت الاجتماعي. وأعطينا الأولوية لأكثر الشرائح المستضعفة في مجتمعنا من خلال تدابير مثل علاوة التضامن السنوية لجميع المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً، والتوسع في التأمين الطبي المجاني الذي يغطي الأمهات والأطفال تحت سن الخامسة. وترتبط هذه المهمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي نلتزم بها تماماً.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، وقبل بضعة أيام، شهد بلدي أحداثاً عنف خطيرة، أجرتنا على التفكير المتعمق. ونحن ندرك حقيقة أن الخطر يهدد الإحدى وعشرين سنة الماضية من الحكم الديمقراطي - وهي أطول فترة غير متقطعة في تاريخنا - حيث نواجه ضغطاً مشروعاً. تمارسه قطاعات مجتمعنا المهمشة، التي تستحق اهتمامنا. وللأسف، ورغم المشاركة البرلمانية الديمقراطية الجديدة، لم تتمكن بعد من إجراء حوار حقيقي وثرى بشأن أكثر مشكلاتنا حدة. وإني مقتنع بأن إحدى مهامنا الرئيسية إحداث تغيير جذري في سلوك الأحزاب السياسية وكل فرد سياسي، ولكن لا غنى أيضاً عن انتهاج شرائح المجتمع لموقف أقل تطرفاً وأكثر عقلانية في علاقاتها مع الدولة.

إننا نمر بوقت صعب جداً، حيث أن الامتثال للقانون واحترام سلطة الدولة مهددان بالانهيار. وفقدان الثقة بهذين العنصرين الأساسيين للديمقراطية هو أحد أكبر المخاطر على مستقبل مجتمعنا، الذي لن يحقق أهدافه إلا بإدارة شرعية جديدة بالثقة، وتعمل بسلطة. ونحن نهض بمسؤولياتنا في هذا المجال. فهو السبيل الوحيد الذي يمكننا به أن نكون متسامحين تجاه أفكار الآخرين. وهدفنا هو البحث العاجل عن التقاء وطني حقيقي من خلال حوار وطني، وهذه قضية نحن ملتزمون بها تماماً، رغم الصعوبات التي لا بد من تجاوزها.

عديدة لأنفسها في رؤيتها للتنمية. وإنه لخطأ فادح أن نعتقد أنه يمكننا التعايش في عالم مكون من أجزاء منعزلة ومنغلقة. ولا يمكن تحقيق النمو والرفاهة لقلّة من المحظوظين ثم نتوقع أن تنظر الأغلبية الكبرى المعزولة إلى ذلك في صمت من هامش ذلك الواقع. وفي رأينا أن السبيل الوحيد الممكن لمواجهة المستقبل هو مبدأ المساواة.

وما فتئت بوليفيا لأكثر من نصف قرن تفتح لشعبها مجالات للديمقراطية والمشاركة. ودولة مثل دولتنا، ينتمي ٦٢ في المائة من مواطنيها إلى السكان الأصليين، لا بد أن تتخلص من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والعرق الذي كان معلماً تاريخياً رفضت نخبتنا إزالته. والعملية التي بدأناها بثورة ١٩٥٢، بنجاحاتها وانتكاساتها الكبيرة أو الصغيرة، هي جزء من التحدي الذي نواجهه اليوم. وهذه الرؤية ضرورية أيضاً للدفاع عن الحقوق الإنسانية لأولئك المواطنين الذين ظلوا مهمشين على امتداد تاريخنا.

وقد ظللنا منذ عام حتى الآن، تحت الإدارة التي يقودها الرئيس سانثيز دي لوزادا، وفي إطار نظام تشريعي تعددي يشمل نسبة كبيرة جداً من ممثلي السكان الأصليين ومن اتجاهات أيديولوجية مختلفة جداً، نعمل من أجل التغلب على مستويات فقر تهدد بتحطيم دعائم النظام وثقة الشعب بالديمقراطية، والتي أُنجزت بتضحية كبرى من شعب بوليفيا.

وقد وسّعت حكومتنا قاعدتها السياسية من خلال إدماج حزب سياسي آخر، وهو حزب القوة الجمهورية الجديدة، في التحالف القائم بين الحركة الوطنية الثورية وحركة اليسار الثورية في محاولة لمواجهة أزمة اقتصادية طاحنة تمثلت في ركود متواصل، قد بدأ، لحسن الطالع، يتراجع.

ونفذنا برنامجاً تتضافر فيه الجهود لزيادة عوائد الدولة من خلال زيادة الاستثمار الحكومي لتنشيط الاقتصاد

تلقاها. وفرض وصفات صارمة وأحادية الجانب كثيرا ما يولد من المشاكل أكثر مما يحل.

إن قارتنا، أمريكا اللاتينية، تشهد تقلص دورها في السياق الدولي. وتواجه القارة عددا من المشاكل الأساسية، من بينها أن ديمقراطيتها محاصرة بالفقر والفساد وعدم المساواة وعملية العولمة التي هي جزء منها، وإن لم تتمخض عن نتائج إيجابية بالنسبة للمنطقة دائما. والتكامل هو الحل الممكن الوحيد إن أردنا مواجهة المستقبل بتفاؤل. وتعمل بوليفيا جاهدة في هذا الاتجاه، ليس مجرد أنها جزء من الكتل دون الإقليمية، مثل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة للجنوب - وبوليفيا عضو منتسب إليها - بل لأنها تشجع على تكامل المجموعتين الإقليميتين في إطار هيئة واحدة لجنوب أمريكا تحقق منافع أكبر وتأثيرا محدد الأهداف في المنطقة. وبوليفيا بوصفها المضيف لمؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات البلدان الآيرية - الأمريكية، تسعى جاهدة إلى تعزيز تلك الآلية، التي توحد بين رؤساء الدول والحكومات في مجموعة من البلدان التي تتعاضد أهميتها الثقافية والسياسية والاقتصادية في العالم على نحو مستمر.

وفي هذا السياق، ينبغي للقرارات التي ستتخذ لإنشاء اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين أن تسعى إلى تحقيق توازن لا يزال غير مؤكد بعد لمجموعة البلدان الأعضاء، وأن تأخذ في الاعتبار الفجوة الهائلة بين الدولة الأولى في العالم وأشد الدول فقرا في القارة بطريقة يستفيد منها الجميع. وسوف يتسنى ذلك إذا ما أعطينا الأولوية ومتى أعطيناها للهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والعلم ونقل التكنولوجيا والتعليم، وذلك إلى جانب المسائل المتعلقة بالتجارة.

إن الصعوبات الناشئة عن النقاش الدائر على مستوى العالم بشأن التجارة الدولية لتدلل مرة أخرى على

قبل عام، وفي هذا الخجل نفسه، قلت إن حكومتنا ستجعل مكافحة الفساد سياسة للدولة. واليوم أفخر بأن أقول إننا نفذ ذلك الالتزام. فلقد أنشأنا أمانة مكافحة الفساد، التي تضطلع بمهامها من داخل جهاز الدولة نفسه، وبمشاركة واسعة من جميع شرائح المجتمع، ومن خلال شبكات للمواطنين وألوية متنقلة. وفي عام واحد من العمل، قدمنا قضايا فساد حكومي تورطت فيها سلطات في الدولة، وصدرت أحكام بالسجن على موظفين مدنيين فاسدين ويحاكم الآن موظفون آخرون على أعمال غير مشروعة. علاوة على ذلك، توسعنا في برامج لتحسين الإدارة في أجهزة حكومية. ونحن بصدد إصلاح القضاء، لتعزيز ثقافة تقوم فيها سيادة القانون على أساس مفهوم العدالة للجميع. وننتهج أيضا استراتيجية تعمل على تحويل المؤسسات السياسية والإنتاجية، وبخاصة التابعة للقطاع غير الرسمي، ونعزز الحكم الرشيد الذي يتوافق مع توفير الفرص المتكافئة للتنمية البشرية.

ولا يزال التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ثابتا لم يتغير. وبالنسبة لبلادنا، تعني هذه المهمة كلفة اجتماعية وسياسية واقتصادية عالية، دفعها الشعب البوليفي بدمائه. وكان دعم المجتمع الدولي لنا في هذا الكفاح حافزا وعنصرا للأمان. ومع ذلك، فإن جهودنا تتطلب دعما أكبر، بما يتناسب مع نطاق تأثير تلك التجارة، في بوليفيا وفي المجتمعات التي لا يزال استهلاك المخدرات فيها مشكلة ذات أولوية تنتظر الحل. وسنواصل احترام التزاماتنا، وإن كنا سنواصل أيضا الإلحاح على أن يعتنق المجتمع الدولي مفهوم المسؤولية المشتركة بصورة كاملة.

وبالنسبة لبوليفيا، تمثل المساعدات الدولية دعما قيما. ومن على هذه المنصة، أود أن أشكر الدول والمنظمات التي تعرض تعاونها، وإن كنت أشدد على حقيقة أن أكثر المساعدات فعالية هي التي تحترم قرارات وخطط البلدان التي

مسيرنا في الاندماج مع جيراننا والتكامل الاقتصادي معهم، الأمر الذي يفرض علينا حض حكومة وشعب شيلى على العمل برؤية مستقبلية وتصحيح خطأ تاريخي أوقف مسيرة بوليفيا عند مشارف القرن الماضي.

إننا نمر بأوقات عصيبة ومعقدة وحافلة بالشكوك. ومن واجبنا أن نتوقف وأن نسأل أنفسنا عن صحة العديد من الحجج التي نعتقد بصحتها. ولن يكون أي سؤال أو تساؤل أمرا غير ضروري في مثل وقتنا هذا، الذي أصبح فيه البحث عن أفق أنصع وأوضح مسألة حياة أو موت لكو كينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا على خطابه.

أصطحب السيد كارلوس ميسا - غسبرت، نائب الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا من المنبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لي جاو جينغ، وزير خارجية الصين.

السيد لي جاو جينغ (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي بأن أتقدم بأحر التهاني للسيد هنت على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وأود أيضا أن أشكر السيد يان كافان على إسهامه القيم بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الأخيرة.

وأعتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن خالص التعازي بمناسبة موت السيد سيرجيو دي ميلو، الممثل الخاص للأمم العام في العراق، وغيره من موظفي الأمم المتحدة، في بغداد مؤخرا، بصورة فاجعة ومأسوية.

يوشك القرن الحادي والعشرين على إتمام عامه الثالث، في ظل تعايش الأمل واليأس جنباً إلى جنب.

الفجوة القائمة التي يتعين سدها بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وإذا كان الإنصاف هو المطلب الأول للبشرية، فإن التوصل إلى اتفاق عادل للتجارة هو الرد الفعال والحقيقي الوحيد لتحقيق ذلك. فالبلدان الفقيرة تطالب بوصول منتجاتها إلى أسواق البلدان الغنية بشروط منصفة. وترتبط هذه المطالبة الملحة باستمرار سياسة الدعم والحماية لقطاعات الإنتاج الرئيسية التي تتبعها غالبية الدول الأكثر تقدما. وهنا يكمن أحد الأسباب الأساسية للفقير والتوترات الاجتماعية في المجتمعات المحرومة.

وتمثل الألغام المضادة للأفراد مسألة شديدة الحساسية بالنسبة لبوليفيا، ليس باعتبارها مسألة مبدأ فحسب - بسبب استمرار تلك الأدوات الفتاكة في قتل البشر أو إصابتهم بعاهات مستديمة في مختلف أنحاء العالم - بل لأن أعدادا كبيرة من هذه الألغام قد بُثَّت على طول حدودنا أيضا. ونطالب بشدة الحكومات المسؤولة عن بث هذه الألغام بمواصلة إزالتها وتدميرها إلى أن تصبح المناطق المتأثرة خالية من الألغام تماما.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، أود أن أؤكد أمام هذه الجمعية أن بوليفيا لن تتنازل أبدا عن مطالباتها العادلة بأن يكون لها منفذ ذو سيادة تطل من خلاله على المحيط الهادئ، لأن بلدنا قد أنشئ بوصفه جمهورية مستقلة ذات ساحل بحري. وهذه المطالبة التي تتمسك بها منذ أكثر من قرن، لا تصدر عن تصلب أو هوى، ولكن بسبب انعدام الموارد الاقتصادية والعوائق الجغرافية الضخمة التي تقوض قدرتنا على المنافسة. إن حالتنا كبلد غير ساحلي تقف عائقا لنموننا ورفاه مواطنينا، وهو ما يؤكد تحليل التحديات التي تواجهها جميع البلدان غير الساحلية. وإعادة وضعنا إلى ما كان عليه كدولة ساحلية مسألة تتعلق بالعدل ولا يمكن أن نحيد عنها. ولذلك، سنواصل مناشدة المجتمع الدولي بالتضامن والدعم. وتتمثل رسالتنا التي تؤذيها، وكذلك

لا تزال البشرية تواجه تحديات حادة في تنميتها. وفي السنوات الثلاثين الماضية، تضاعف عدد أقل البلدان نمواً، فوصل إلى ٥٠ بلداً، أي ما يعادل ربع أعضاء الأمم المتحدة. والفجوة الآخذة في الاتساع دوماً بين الشمال والجنوب، والفارق المتزايد بين الأغنياء والفقراء أصبحا عاملاً كبيراً يثير صراعات وحروب جديدة ويقوض الاستقرار الإقليمي.

وفي لحظة مثل هذه، يطرح الناس بشكل يتعذر اجتنابه نفس السؤال: أي نوع من النظام العالمي الجديد ينبغي أن ننشئه في القرن الحادي والعشرين لصالح السلام العالمي والتنمية المشتركة؟

ترى الصين أن رفاه البشرية في المستقبل معلق بالتعاون الدولي على نحو أوثق وبالعالم متعدد الأقطاب. ينبغي أن نعزز الديمقراطية في العلاقات الدولية. والتعددية القطبية لا تعني الرجوع إلى عصر مجالات النفوذ أو إعادة التنافس بين القوى الكبرى الذي انتهى منذ زمن بعيد. إنها تعني ببساطة تحقيق نظام جديد للعلاقات الدولية تتعامل في ظله كل البلدان - كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها - على قدم المساواة، ولا يكون لبلد في ظله الحق في فرض إرادته على الآخرين.

ينبغي أن ننشئ مفهوماً أمنياً جديداً قائماً على مبادئ الثقة المتبادلة، والفائدة المتبادلة، والمساواة والتعاون. وينبغي المحافظة على الأمن عن طريق التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية من خلال الحوار. وينبغي تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بشكل متكرر. وينبغي أن ترفض الممارسة المتمثلة في أن يبني أحد أمنه على حساب الآخرين.

ينبغي أن نؤيد التنوع في عملية التنمية. إن عالمنا مكان ذو ألوان وأنماط عديدة. والنغمة الموسيقية الواحدة

فلا يزال السلام والتنمية هما الموضوعان المهيمنان في عصرنا، ويتصدران التطلعات المشتركة للشعوب من كل الأعراق والألوان والجنسيات. وقد ضرب مفهوم الديمقراطية والمساواة جذوره في قلوب الناس. وأصبحت المواجهة المشتركة للتحديات العالمية من خلال تنسيق وتعاون أقوى تحظى بتوافق المجتمع الدولي.

وتزداد البلدان اقتراباً في علاقاتها الاقتصادية. كما أدت وسائل الاتصالات المتقدمة إلى التمكين من تشاطر المعلومات في الوقت الحقيقي. وفي ظل تشابك المصالح وترابطها بشكل وثيق، تجد البلدان نفسها أكثر فأكثر مثل الركاب في سفينة واحدة. وقد ازداد التعاون الإقليمي عمقاً واتساعاً بشكل كبير، مع إنشاء آليات للتعاون على مستويات عديدة. ويتحقق التكامل الاقتصادي الإقليمي في أجزاء كثيرة من العالم.

ولكن، ثمة جوانب عديدة في الموقف الدولي تثير القلق. فالحروب والصراعات المحلية ما فتئت تندلع من حين إلى آخر. ومع أن الحرب العراقية انتهت، فإن السلام لا يزال بعيد المنال. ولا تبدو نهاية لمعاناة الشعب العراقي. وحيث أن الحالة بين إسرائيل وفلسطين لا تبرح في صعود وهبوط، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط رحلة طويلة وشاقة. وفي أفريقيا، لا تنفك الحروب دائرة في بعض البلدان.

لقد أصبحت الشواغل الأمنية غير التقليدية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتشار الأسلحة، وانتشار الأمراض والتدهور البيئي، أكثر وضوحاً. وبالنظر إلى الظروف الحديثة، فإنها يمكن أن تنتشر بسهولة في داخل المناطق أو حتى عبر العالم، جاعلة الحالة الأمنية للمجتمعات البشرية أكثر تعقيداً.

سلام وحسن جوار“ و”أن ندفع بالرقمي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“ - لقيت اعترافا واسع النطاق في المجتمع الدولي.

لقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر المنظمات الدولية عالمية، وتمثيلا، وسلطة في العالم اليوم. وهذا ما يؤكد التاريخ وتستدعيه الحقيقة.

ترى الصين أنه ينبغي في الحالة الراهنة التمسك بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والانصياع لها تماما من أجل تحقيق الديمقراطية، وحكم القانون في العلاقات الدولية والتعايش المفيد بشكل متبادل بين بلدان العالم.

وعند معالجة الشؤون التي تؤثر على السلام الإقليمي أو الدولي، يجب على كل الدول الأعضاء صون الدور والسلطة الرائدتين للأمم المتحدة ومجلس أمنها. والصين تؤيد قيام الأمم المتحدة بدور هام في ترتيبات فترة ما بعد الحرب في العراق وإعادة البناء، وتؤيد استعادة السيادة للشعب العراقي في موعد قريب.

وتؤيد الصين أيضا قيام الأمم المتحدة بالإصلاحات الضرورية لتعزيز دورها وفعاليتها في ضوء الظروف المتغيرة.

إن الأمم المتحدة صورة مصغرة من عالمنا. ويتوقف أمل العالم يتوقف على أمم متحدة قوية. وبغية بناء مستقبل أفضل للبشرية، علينا أولا أن نحول الأمم المتحدة إلى محفل للتعاون بدلا من ساحة لتوجيه الاتهامات. ما من بلد كل سكانه قديسون، وبالتالي لا ينبغي لبلد أن يكون له الحق في أن يلحق الأذى بغيره.

ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن نبذ كل مظاهر الغطرسة، وإبعاد الآخرين وضيق الأفق، وأن نجعل أجراس الانسجام والتفاهم والتسامح ترن عاليا مثل الأفكار التي تتردد في هذه القاعة العظيمة ولا يتلاشى صداها. إن المحيط

لا يمكن أن تصنع لنا، كما أن حرفا واحدا لا يصنع لغة. والحكمة الإنسانية أثمرت العديد من الحضارات، متيحة لنا اتباع طرق مختلفة للتنمية ومجموعة متنوعة من القيم. وعن طريق التبادلات، والتقليد والاندماج بين الحضارات المتنوعة يسطع العقل البشري والحكمة البشرية بشكل براق.

ينبغي أن نكرس أنفسنا لتمكين البلدان النامية بأعدادها الكبيرة. والبلدان النامية التي تشكل ثلاثة أرباع سكان العالم، ينبغي أن تصبح دعامة رئيسية لعالم متعدد الأقطاب. وبدون مشاركتها الواسعة على قدم المساواة، لن تكون هناك ديمقراطية في العلاقات الدولية أو نظام عالمي منصف ورشيد. وبدون انتعاشها الاقتصادي، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مشتركة للبشرية كلها يمكن الكلام عنها.

يتعين علينا أن نزيد التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي أن يصبح التعاون المتعدد الأطراف في أشكال مختلفة الأداة الرئيسية في تناول الشؤون الدولية. ولا بد أن تتضافر البلدان في التصدي للتحديات العالمية عن طريق تعاون يشمل كل العالم.

وفي عالم متعدد الأقطاب، ينبغي أن تحترم البلدان بعضها بعضا، وأن تشاور سياسيا بعضها بعضا، وأن تسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة بأن تساعد كل منها الأخرى اقتصاديا، وتزدهر معا باعتماد كل منها على قوى الأخرى الثقافية، وأن تصون، بشكل مشترك، الأمن عن طريق الثقة المتبادلة، وتعمل بالتالي متكاتفة على تحقيق سلام وازدهار البشرية.

منذ أكثر من نصف قرن، اجتمع آباؤنا لإنشاء الأمم المتحدة. وقد شهدت الثماني وخمسون سنة الماضية إنجازات المنظمة البارزة في صون السلام في المناطق الإقليمية وفي العالم، وفي تعزيز التنمية البشرية والتقدم. وروح ميثاق الأمم المتحدة - التي تتسم بها كلمات مثل ”أن نعيش معا في

إن كل المجتمعات البشرية تشكل كلا عضويًا عندما يتعلق الأمر بالتنمية. وعندما يعاني مئات الملايين من رفقتنا البشر من البرد والجوع، ينبغي للبلدان الغنية ألا تنعم بثرواتها وحدها، وهي لا يمكن أن تفعل ذلك طويلاً. والتفاوت المذهل في الثروة يقضي على الكرامة ذاتها التي يتشاطرها البشر جميعاً. ولا يمكن لصرح الرفاه العظيم في المستقبل أن يقوم على الفجوة الهائلة بين الشمال والجنوب.

وعند تناول المسألة الإنمائية، من الضروري إبراز الحاجة إلى الانسجام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

إن تطور البشرية يواجه حالياً عقبات متزايدة نتيجة النمو السكاني المفرط، والتدهور البيئي، ونضوب الطاقة، وأفول ثقافات الشعوب الأصلية واندثارها، وغير ذلك من القيود. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية إلا في حال توائم الاقتصاد والمجتمع وتكاملهما وتعاضدهما، فضلاً عن توافر هذه الصفات في العلاقة بين نمائهما وطبيعتهما.

لقد ضرب وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في النصف الأول من هذا العام عدداً من المناطق والبلدان على نحو شهد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة التي تتسم بها الصحة العامة في سياق التنمية. وفي حين أنه ينبغي للبلدان أن تعمل على تعزيز شبكات الصحة العامة الخاصة بها، ينبغي للعالم عموماً أن يسعى إلى زيادة قدرته على التصدي للأوبئة والكوارث عن طريق تحسين الآلية الكوكبية لاستجابته لحالات الطوارئ.

إن الحكومة الصينية تؤيد الاقتراح الذي قدمته منظمة الصحة العالمية وبعض البلدان في الدورة السادسة والخمسين لجمعية الصحة العالمية من أجل إنشاء صندوق عالمي لمكافحة السارس، وهي مستعدة للمساهمة فيه. وإننا نناشد البلدان كافة توفير الدعم للأمم المتحدة في ما تقوم به

يكتسب عظمته من كل الأعمار التي تصب فيه. وليكن هذا هو شعار كل الدول الأعضاء.

التنمية هي الأساس للسلام العالمي والتقدم الإنساني. ونحن نؤيد قيام تعاون دولي أقوى، ونحن مع تحقيق التنمية المشتركة.

والوضع الراهن - الذي تتسع فيه الفجوة بين الشمال والجنوب دون توقف، مع زيادة بعض بلدان الجنوب ضعفاً من شدة الفقر - يجب أن يتغير دون أدنى تأخير. ويمكن الحل الرئيسي في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد منصف وعادل، استجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية.

ينبغي إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف، وينبغي تحسينه. ولا بد من اتباع مبادئ التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة لتحقيق التقدم الواجب في محادثات التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي إيلاء اهتمام شديد لإصلاح وتحسين النظام المالي الدولي، ووضع آلية مالية للإنذار المبكر وتحسين قدرة البلدان على منع الأزمات المالية والتعامل معها.

يجب زيادة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتبادلات بين الشمال والجنوب. وينبغي أن تزيد البلدان النامية تعاونها وتنسيقها وأن تغير تدريجياً أوضاعها غير الموازية في عملية العولمة الاقتصادية. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، سيعقد المؤتمر الوزاري الثاني لمخف التعاون الأفريقي الصيني في أديس أبابا، حيث سيعمل الجانبان معا على تعميق تعاونهما القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة وعلى فتح أفق جديد في التعاون بين الجنوب والجنوب.

وينبغي أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو واجباتها ومسؤولياتها بإعطاء دعم أكبر للبلدان النامية في مجالات الوصول إلى الأسواق، والتمويل، ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون، وشروط التجارة.

السلام، كما أننا سوف نسعى إلى أداء دور بناء في الشؤون الإقليمية والدولية.

وسوف تواصل الصين الحث على التحلي بروح الصداقة وحسن الجوار لمصلحة السلام والاستقرار في المنطقة. وقد بادرننا، انطلاقاً من تأييدنا لقيام منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية يسودها السلام والاستقرار، إلى استهلال محادثات بيجينغ الثلاثية والعودة الأولى من المحادثات السادسة، وحبوناها جميعها برعايتنا. وتبقى الصين على التزامها بتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالسبل السلمية، وذلك عن طريق الحوار وبناء سلام دائم في تلك المنطقة.

إن الصين تحتاج في تنميتها إلى العالم، والعالم بدوره يحتاج في رخائه إلى الصين. ومن شأن إمكانات السوق والتعاون المنطلقة من تسارع وتائر التنمية في الصين أن تعود بفرص جديدة لا تحصى على المنطقة بل وعلى العالم بأسره.

إننا نشد السلام والاستقرار والتنمية، ونصبو إلى المساواة وتبادل المنفعة وتكافؤ المصالح بين الجميع. لقد اختارت الصين، تبعاً لحركة التاريخ، طريق التنمية السلمية، رابطة تجدها بتجدد المنطقة ومصالح غالبية البلدان والقضية العليا للسلام والتنمية للبشرية جمعاء. من هنا، فإننا نتعهد بمواصلة إسهامنا المتعاظم في الرخاء والتقدم العالميين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد الكساندر داونر، وزير خارجية أستراليا.

السيد داونر (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إنني، إذ

أقف مجدداً اليوم على هذا المنبر ممثلاً لأستراليا، بوصفي وزيراً لخارجيتها، في إطار حوار الأمم العظيم هذا، إنما أواجه تجربة مريكة. فنادر ما جوبه هذا المحفل في يوم من الأيام بذلك القدر من الغموض وبذلك الكم من التحديات التي تواجه السلام والأمن والإصلاح الاقتصادي المنتظم في العالم.

من أنشطة ذات صلة، بما في ذلك إدماج بند الصحة العامة في برامج الأمم المتحدة الإنمائية وخطط عملها الأخرى وتشجيع التعاون الإقليمي في هذا الصدد.

هذا وقد عقد الحزب الشيوعي الصيني في الخريف الفائت مؤتمره الوطني السادس عشر الذي دعا فيه إلى المبادرة خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين إلى بناء مجتمع ينعم بالرخاء من جميع الجوانب. وقد تم خلال المؤتمر الشعبي الوطني العاشر الذي عقد في الربيع الفائت انتخاب حكومة مركزية صينية جديدة على نحو أتاح انتقال مهام القيادة بسلاسة.

لقد خاض الشعب الصيني خلال النصف الأول من هذا العام معركة بطولية ضد وباء السارس حقق فيها انتصاراً باهراً. وقدم لنا العديد من البلدان والشخصيات الصديقة في العالم، فضلاً عن منظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، دعماً ومساعدة قيمين أود الإعراب عن امتناننا الخالص بشأهما.

لقد حافظت الصين على نموها الاقتصادي المطرد. فقد شهد الربع الأول من العام نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدنا بمعدل يفوق ناتج الفترة عينها من السنة الفائتة بنسبة ٨,٢ في المائة، فيما نمت التجارة الخارجية بمعدل ٣٩ في المائة. وقد تحسنت كفاءة الصين الاقتصادية تحسناً ملحوظاً، فيما تتقدم إصلاحاتها تقدماً منتظماً على جميع الجبهات.

إن من نافلة القول إن الصين بلد نام، فإنها لا تزال بحاجة إلى قطع شوط طويل في تمكين مواطنيها جميعاً من العيش في يسر، بل في رغد. لذا، تظل التنمية أولوية الصين العليا.

إن تنمية الصين تتطلب مناخاً دولياً وإقليمياً سلمياً. وإننا سوف نواصل انتهاج سياسة خارجية مستقلة تقوم على

الدولية الأخرى على نحو يضمن استمرار فعاليتها في النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

لقد ألحّتْ إلى التحديات العالمية التي تواجهنا، وأولها ظهور "عصر الإرهاب". فحيثما كان يمكن النظر إلى الإرهاب باعتباره إرثاً مؤسفاً خلفته بضع مناطق غير آمنة، يكاد لا يوجد اليوم بلد بمأمن من هذا الشر. فرغم الحرب التي نسجل فيها انتصارات على الإرهاب، يظل هذا الأخير وبالاً لا يتوفر الحصانة منه السن أو القومية أو الدين أو الانتماء السياسي. إن المرء يحتاج بالفعل إلى مخيلة خصبة ليدرك حقيقة هذه المظاهر العنيفة الجديدة التي تضرب عرض الحائط بمنطق الحضارة وجميع ما يسندها.

ولقد أشرت كذلك إلى الرؤية والمنحى الابتكاري اللذين يعجز أحياناً غير الأمم المتحدة عن انتهاج سبيلهما. وأود، في هذا الصدد، أن أتوقف هنيهة لأحيي ذكرى كبير ممثلي الأمين العام في بغداد، سرجيو فييرا دي ميلو، المعروف لدى العديد من الحاضرين هنا. أن يعيّب الموت رجلاً كان يضطلع بمهام حيوية كهذه، ومعه عدد كبير من رفاقه، بفعل تفجير إرهابي مفاجئ لأسطع مثال على الصراع القائم بين الحضارة والبدليل الآخر الذي يصعب تخيله.

إنه لا يمكننا أن ندع الإرهابيين ينجحون في تحديد مسار الأحداث في العالم. علينا أن نتغلب على مساعيهم الرامية إلى تعطيل الأمن والرخاء العالميين وإلى تقويض البلدان الديمقراطية وزعزعة استقرار الدول.

وقد استجدت أيضاً بفعل ظاهرة الإرهاب حاجة ملحة إلى حل مشكلة أقدم عهداً، ألا وهي انتشار الأسلحة النووية. إن المساعي التي تبذلها الدول المارقة بهدف استحداث أسلحة دمار شامل والاتجار بهذه الأسلحة إنما تعزز بقوة ما نوليه لمسألة عدم الانتشار من أولوية. بل إن احتمال وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين يجعل هذه

ونادراً ما وُضعت على المحك بهذه الصورة الملحة قدرته على استحضار كيانه من جديد في مواجهة هذه التحديات.

لقد أطلق كونور كروز أوبراين، أحد أرقى كتاب أيرلندا والمسؤول الذي عُين لاحقاً سفيراً في هذه المنظمة، عبارته الشهيرة قائلاً:

"إن نهج التشكك اللازم في التعامل مع الأمم المتحدة يجب في وقت من الأوقات أن يتحول إلى شعور بالعرفان: عرفان لمؤسسة تمثل رجاء البشرية لنفسها أن تنجو من نفسها".

وكتب مؤخرًا أحد أهم روائيي أستراليا، فرانك مورهاوس، مقالاً تأملياً عن هذا الموضوع، ميز فيه وجود نظامين عالميين جديدين:

"لأول مرة في حياتنا، نجد جهتين بالغتي الفعالية في الشؤون الدولية: مجلس أمن الأمم المتحدة، والولايات المتحدة".

ولاحظ أنه "رغم كل التشكيك في جدوى التدخل الدولي، فإن الأمم المتحدة، عملياً، تقدم المساعدة يومياً للناس"، ويتواصل في إطارها تصميم وإنجاز "بعثات دولية تنطوي على رؤية ومنحى ابتكاري".

إن تقييم مورهاوس لأهمية الأمم المتحدة قابل للنقاش. لكن من الضروري وجود مزيج من الروح العملية والرؤية والابتكار الإصلاحي إذا ما أريد لهذه المنظمة، على نحو ما سبق لي التنبيه إليه، أن تتجنب التفريط بمصداقيتها وتأثيرها جراء فشلها في ممارسة سلطتها بفعالية.

لقد صدق الأمين العام كوفي عنان حين قال إن علينا ألا نجفل من الحاجة إلى التحسين، بل والمبادرة، عند الضرورة، إلى تغيير هيكل ووظيفة الأمم المتحدة والمؤسسات

كذلك، نعكف حاليا على وضع نُهج إقليمية لمواجهة أخطار سقوط الدول. فنحن نعمل، بالتعاون مع شركائنا في منتدى جزر المحيط الهادئ، على مساعدة شعب جزر سليمان على استعادة الأمل في تخفيف مستقبل أفضل. وقد أحرزت بعثة المساعدة الإقليمية هذه تقدما ممتازا في ما تبذله من جهود لإعادة القانون والنظام وإعادة بناء مؤسسات الحكم. وهذه البعثة، التي تلتزم الرؤية الأصلية لميثاق الأمم المتحدة ببذل جهود إقليمية متينة لصون السلم والأمن الدوليين، تمت بطلب من حكومة جزر سليمان، فيما تتولى الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ توفير الدعم لها وتنفيذ مهامها. وسوف نواصل بالفعل التركيز على تحسين معايير الحكم التي تتسم بأهمية محورية بالنسبة للمساعدة التي نقدمها في منطقتنا. وقد أيد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ مؤخرا ما يجري بذله من جهود في سبيل تشجيع قيام مؤسسات إقليمية أكثر فعالية، وحشد الموارد، حيثما اقتضى الأمر ذلك، من أجل ضمان إمكانية إيصال الخدمات واستدامتها.

إن فضائل العمل الجماعي لا تحتاج إلى برهان. بيد أن العمل الجماعي لا ينبغي أن يشكل شعارا يقف عائقا أمام العمل الفعال. وأبجع السبل للحفاظ على الأمن بل وعلى القانون الدولي يتمثل في بعض الأحيان في استخدام الآليات التقليدية للدبلوماسية المتعددة الأطراف. واستراليا نصير قوي للمؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف لكنها لا تقوم بذلك إلا بقدر ما يخدم موقفها هذا غرضا فعليا.

إن المعاهدات العالمية الرئيسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ما زالت تتسم بأهمية أساسية في وضع معايير النظام الدولي. لكن هذه الصكوك بحاجة إلى إنفاذ في نهاية المطاف. وإنه ليس من حق الدول فحسب، بل ومن واجبها، أن تتخذ إجراءات من أجل صون هذه المعايير، وخصوصا حين يتعلق الأمر بنقل أسلحة الدمار الشامل خارج الأطر

الأولوية نكتسي طابعا حتميا تماما. إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار لا يحدثان من فراغ، ما عدا الفراغ الأخلاقي بالطبع. ولا يمكننا بعد الآن أن نختار تجاهل سقوط نظام الدولة في مجتمعات باتت حاضنة للإرهاب، أو عدم الاكتراث للجريمة العابرة للحدود التي يعول عليها الإرهابيون. من هنا، يحتم علينا الواجب الأخلاقي والمصلحة العملية تشجيع الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية. فهذان العنصران باتا يشكلان شرطين أساسيين من شروط الأمن الدولي.

إن الحكم الرشيد يخدم المصالح العالمية والقطرية على السواء، حيث أن تحسين أسلوب الحكم يؤدي إلى تدعيم الأمم المتحدة نفسها. فمن دون ذلك لن يكون باستطاعة الدول المتقدمة البتة أن تدرك بالكامل الفرص التي تتيحها العولمة، والتي تتمثل بشكل رئيسي في إزالة الانقسامات القائمة بينها وبين العالم النامي. وهذا لن يحدث إلا إذا كنا مستعدين جميعا لقبول الضوابط التي يفرضها تحرير التجارة العالمية. وفي حين أن آفاق ما بعد مؤتمر كانكون لا تبدو مشجعة تماما، تظل أهداف مؤتمر الدوحة أفضل سبيل إلى تخفيف حدة الفقر وما يلازمه من ويلات في العالم النامي.

إن من المرجح لدى مجابهة تحديات من قبيل الأمن، والحكم، والفقر، والإرهاب والأوبئة، أن يعود العمل الجماعي بأفضل النتائج، إذ أنه ليس باستطاعة أي منا - مهما كانت قوته - أن يتحمل العبء بمفرده. ويظل التحرك الإقليمي الفعال ذا أهمية أيضا. وقد بنت استراليا بمشاركة جيرانها شبكة من الترتيبات الثنائية لمكافحة الإرهاب. وترمي هذه الترتيبات إلى تعزيز نظام الاتصال على مستوى العمليات بين مختلف الوكالات الإقليمية المعنية بالأمن والاستخبارات وإنفاذ القانون التي لديها خبرة في مجال منع الهجمات الإرهابية واختراق الشبكات وتوقيف الإرهابيين.

- ما الفرق العملي الذي ينتج عن ذلك، وهل سيلاحظه أي أحد؟

ومرة أخرى، نشير إلى أن استراليا نبهت طويلا إلى أن تشكيل مجلس الأمن لا يتناسب والواقع الجيوسياسي. إنه ينبغي توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن بما يعكس الواقع المستجد، بحيث تتم إضافة بلدان مثل اليابان، والهند، والبرازيل، وإندونيسيا، وإحدى الدول الأفريقية.

إننا نؤيد إصلاح هيكل الأمم المتحدة، ولا سيما في ضوء الأخطار الأمنية المستجدة. وأداء مجمل هيئات الأمم المتحدة الرئيسية بحاجة إلى إعادة نظر، وكذلك العلاقة في ما بينها. وينبغي ألا تقيدنا الشعارات القديمة من قبيل التبجيل المفرط للسيادة حتى ولو كانت على حساب الحفاظ على البشرية وقيمتها. علينا وضع حد للازدواجية اللامنتظية في الجهود وينبغي لنا أن نعيد تركيز اهتمام الأمم المتحدة على المجالات التي باستطاعتها، بل وينبغي لها، أن تؤدي فيها دورا فاعلا حقا ولكن علينا هنا أن نستعين بالرؤية والشجاعة.

إن نظام المجموعات، على سبيل المثال، يحتاج إلى تحديث. ومن شأن استراليا أن تصبح جزءا من تجمع يضم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، كما أن الحاجز الذي يفصل شرق أوروبا عن غربها ينبغي التخلص منه بما يعكس واقع الالتقاء الأوروبي الحديث. ومن شأن ذلك أن يشكل أساسا لمزيد من التعاون الإقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة، ولمزيد من المشاركة في السياسات ودور أكبر في حل المشاكل على المستوى الإقليمي.

المتفق عليها دوليا. إن الاقتناع بواجب الدول في صون المعايير الدولية، ولا سيما في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل - هو الذي حدا باستراليا إلى الانضمام إلى التحالف من أجل نزع سلاح العراق، فضلا عن انضمامنا مؤخرا مع آخرين إلى ما يعرف بمبادرة أمن الانتشار.

وتعتقد استراليا أن للأمم المتحدة دورا حاسما تؤديه في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتذكرنا تجربتنا الميدانية في تيمور - ليشتي بذلك، وإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة لتواصل مساهمتها في كفالة استقرار هذا البلد. كذلك، فإن استراليا تقدر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في إعادة بناء المجتمع المدني في العراق. ومن أصل مبلغ ١٠٠ مليون دولار خصصته استراليا لأغراض المساعدة الإنسانية وإعادة البناء في العراق، تم صرف حصة كبيرة من خلال وكالات الأمم المتحدة. هذان مثالان على الدور الإيجابي الذي تؤديه الأمم المتحدة.

بيد أن دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية يخضع حاليا للتمحيص الدقيق، ولذلك ما يبرره. فالأمم المتحدة بحاجة، من خلال دولها الأعضاء، إلى أن تبذل المزيد من الجهد للتكيف مع المناخ العالمي الآخذ في الظهور الآن. ولطالما نادى استراليا بزيادة تركيز جهود الأمم المتحدة وفعاليتها. وقد شكلت الإصلاحات التي قام بها الأمين العام حتى الآن، ولا سيما التغييرات التي أجراها الإبراهيمي على عمليات حفظ السلام، بداية قيمة بالفعل.

وثمة الآن حاجة إلى تغيير جذري أساسي. وقد صدق الأمين العام حين قال إن الجمعية العامة مكبلة بجدول أعمال مزدحم ونقاشات متكررة وعقيمة. إن علينا أن نسأل أنفسنا إذا لم يحدث جانب كبير من نشاط الجمعية العامة - بل ونشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ضروريا إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تعيد اكتشاف مصداقيتها ووعدتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.

وبإيجاز، علينا العمل بصورة عاجلة على وضع مخطط جريء لإنعاش المنظمة، وينبغي لنا أن ننظر في ذلك بحلول صيف العام المقبل. وهذا ما يجدونا إلى قبول اقتراح الأمين العام بإنشاء هيئة استعراض رفيعة المستوى. إن الالتزام الفعلي بالتغيير - وهو ما يمكن التصديق عليه في مؤتمر ثان يعقد في سان فرانسيسكو - سيكون